بين عطف البيان والبدل وموقف النحويين منهما

إعداد

د/ مأمون مؤنس إبراهيم

مدرس اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنات – بني سويف – جامعة الأزهر

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على رسول الله النبي الأكرم .

وبعد ..

فهذه دراسة أتناول فيها التابعين:عطف البيان والبدل، ذلك أن هذين التابعين يلتقيان معا في أشياء ويفترقان في أشياء أخر، مما يحفز الباحث إلى إعمال الفكر وإمعان النظر فيهما فيتناولهما بحثا ودراسة مبينا تناول النحويين لهما كاشفا أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما والنتائج المستنبطة من ذلك.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة، في المقدمة بينت سبب تناول هذين التابعين بالدراسة موضحا الخطة والمنهج الذي تناولت من خلاله التابعين.

وفي الفصل الأول تناولت دراسة التابعين دراسة تفصيلية.

وفي الفصل الثاني عقدت مقارنة بين التابعين.

وفي الخاتمة بينت النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث متبعاً ذلك فهرساً للموضوعات والمصادر التي رجعت إليها،فإذا وفقت وأصبت فذلك من فضل الله وإن كان غير ذلك فحسبي أني اجتهدت والله من وراء القصد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الفصل الأول
دراسة عطف البيان والبدل

أولا: عطف البيان:[١]

تعريفه: هو التابع الجاري مجرى الصفة في ظهور المتبوع وفي توضيح ذاته إن كان المتبوع معرفة نحو قوله: [٢]

(أقسم بالله أبو حفص عمر)

وتخصيصها إن كان نكرة، نحو قول الله تعالى:(من شجرة مباركة زيتونة)[٣].

غير أن بين عطف البيان والصفة اختلافا، فعطف البيان يوضح أو يخصص ذات المتبوع نفسها ويبين حقيقته، فهو ليس أمرا عرضيا طارئا عليها، وإنما هو بلفظ مباشر هو عين معنى المتبوع وكأنه مفسر له بمرادف أشهر منه عرفا واستعمالا، بخلاف الصفة فهي توضح المتبوع بأمر طارئ وصفة عرضية على الذات [٤].

كما أن عطف البيان يغلب عليه أن يكون جامدا[٥] فلا يتحمل ضميرا كالعلم المجرد والكنية.

ومن الجائز وقوعه مشتقا. فجموده أمر أغلبي، بخلاف الصفة فإن الغالب فيها الاشتقاق؛ ولذا تشتمل على ضمير يعود على الموصوف، ومن الجائز وقوعها جامدة مؤولة بالمشتق.

أحكام عطف البيان:

يوافق عطف البيان متبوعة في أربعة من عشرة: أوجه الإعراب الثلاثة، والإفراد والتذكير والتنكير وفروعهن[٢] .

غير أن النحويين اختلفوا في مجيئه في النكرات، كما اختلفوا في مخالفته لمتبوعه تعريفا وتنكيرا وفي كونه أخص من متبوعه، وهل يجوز أن يكون متبوع عطف البيان ضميرا؟ وهل يختص عطف البيان بالعلم دون غيره؟ وفيما يلي تفصيل لذلك:

أولا: موقف النحويين من التعريف والتنكير في عطف البيان :

اتفق النحويون على مجيء عطف البيان في المعارف بحجة أنه كاسمه الغرض منه البيان والإيضاح، واختلفوا في مجيئه في النكرات، فمنعه البصريون، لأن النكـــرة لا يصح أن يبين بها غيرها لأنها مجهولة، ولا يبين مجهول بمجهول[٦].

وذهب الكوفيون والفارسي[٧] والزمخشري[٨] إلى جوازه، ومثلوا لـــه بقولـــه تعالى: (من ماء صديد)[٩]، وقوله سبحانه: (أو كفارة طعام مساكين)[١٠] وقولـــه سبحانه: (ذواتي أكل خمط)[١١] وقوله سبحانه:

(يوقد من شجرة مباركة زيتونة)[١٢] وقوله سبحانه: (وإن للمتقين لحسن مآب. جنات عدن)[١٣]

ورد هؤلاء مذهب البصريين في المنع بأن النكرة إذا كانت أخص مما جـــرت عليه أفادته تبيينا، وإن لم تصيره معرفة، وذلك كاف في تسميته عطف بيان [١٤].

وفي شرح التسهيل: " وزعم الشيخ أبو علـــي الشـــلوبين [١٥] أن مـــذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، و لم أجد هذا النقل من غير جهته. وعلى تقدير صحة النقل، فالدليل أولى بالانقياد إليه والاعتماد عليه، وذلك أن الحاجة داعية إليه في المعرفتين، فهي في النكرتين أشد، لأن النكرة يلزمها الإبهام، فهي أحوج إلى ما بينهما من المعرفة، فتخصيص المعرفة بعطـــف البيـــان خـــلاف مقتضى الدليل [١٦].

وأرى أن الأولى بالقبول القول بأن عطف البيان ومتبوعه يتماثلان في التعريف وفي التنكير دون القول بقصره على المجئ معرفة دون مجيئه نكرة.وذلك أن النكـــرة تخصص متبوعها،وهذا التخصص نوع من أنواع الإيضاح، ولـــون مـــن ألـــوان البيان([١٧])

ثانيا : مخالفة عطف البيان لمتبوعه تعريفا وتنكيرا

يرى الزمخشري جواز مخالفة عطف البيان لمتبوعه تعريفا وتنكيرا[١٨] يتضح ذلك من إعرابه لقوله تعالى: (مقام إبراهيم) عطف بيان، وهو معرفة جار على (آيات بينات) [١٩] وهي نكرة [٢٠] .

وأرى أن القول بصحة التخالف بين التابع والمتبوع في عطف البيان تعريفا وتنكيرا كما ذكر الزمخشري في إعراب الآية الكريمة هو الأولى بالقبول، وذلك بشرط أن يكون التابع هو المعرفة.

وقد صحح ذلك الرضي في شرحه على الكافية إذ قال:" وفرقوا أيضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان، والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف بيان أيضا، هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي"([٢١])

ثالثا: هل يشترط في عطف البيان أن يكون أخص من متبوعه؟

تحدث كثير من النحويين عن اشتراط بعضهم ذلك في عطف البيان ففي شرح التسهيل: " وزعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص، بل يساويه أو يكون أعم منه".

والصحيح جواز الأوجه الثلاثة، لأنه بمنزلة النعت، وقد تقدم في بابه أن النعت يجوز أن يكون في الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا، فليكن العطف كذلك [٢٢].

وهو مذهب سيبويه [٢٣]- رحمه الله- فإنه أجاز في " ذا الجمة من:" يا هذا ذا الجمة " أن يكون عطف بيان أو يكون بدلا [٢٤] وقد تقدم الكلام على أن اسم الجنس الجامد مثل: رأيت ذلك الرجل بيان مع أنه أقل اختصاصا من اسم الإشارة وتبين دليل ذلك هناك [٢٥].

وفي شرح الكافية الشافية: واشترط الجرجاني [٢٦] والزمخشري [٢٧] زيادة تخصص عطف البيان على تخصص متبوعه، وليس بصحيح لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق.

ولا يشترط زيادة تخصص النعت، فلا يشترط زيادة تخصص عطف البيان، بل الأولى بهما العكس لأنهما مكملان، وقد جعل سيبويه " ذا الجمة من " يا هذا ذا الجمة " عطف بيان مع أن " هذا " أخص " [٢٨].

وفي شرح التصريح: " وقوله ـــ أي: الزمخشري ـــ وقول الجرجاني يشترط في عطف البيان كونه أوضح وأخص [٢٩] من متبوعه مخالف لقول سيبويه [٣٠] في: يا هذا ذا الجمة " أن " ذا الجمة عطف بيان على " هذا " مع أن الإشارة أوضح وأخص من المضاف إلى ذي الأداة؛ لأن تخصيص الإشارة زائد على تخصيص ذي الأداة.

ومخالف للقياس أيضا، لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق، فلا يلزم تخصيص عطف البيان[٣١] .

نعم لو قيل يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا، لأن الأجلى يبين الخفي " [٣٢].

وفي الأشموني" وقوله وقول الجرجاني يشترط كونه أوضح من متبوعه[٣٣] فمخالف لقول سيبويه في: " يا هذا ذا الجمة" من أن" ذا الجمة " عطف بيان [٣٤] مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة[٣٥]

وأرى أن الصواب ما ذهب إليه جمهور النحويين من جواز الأوجه الثلاثة أعني كون عطف البيان فائقا أو مفوقا أو مساويا يقوى ذلك ويدعمه القياس والسماع.

أما القياس فإن عطف البيان شأنه شأن النعت، فكما أن النعت يجوز فيه ذلك فليكن عطف البيان كذلك.

وأما السماع فما أجازه سيبويه في " ذا الجمة " من: " يا هذا ذا الجمة " أن يكون عطف بيان أو يكون بدلا، من أن " ذا الجمة " أقل اختصاصا من اسم الإشارة ، والله تعالى أعلم .

هل يأتي عطف البيان مضمرا أو تابعا لمضمر؟

يرى بعض النحويين أن متبوع عطف البيان يجوز أن يكون ضميرا، ومثلوا لذلك بنحو: قاموا إلا زيدا، فجعلوا زيدا بيانا للمضمر في قاموا [٣٦]

وأعرب الزمخشري قوله تعالى: (أن اعبدوا الله) [٣٧] بيانا للضمير في " به " من قوله تعالى:(إلا ما أمرتني به).

والصحيح أن عطف البيان لا يكون ضميرا ولا تابعاً لضمير، وذلك لأن عطف البيان في الجوامد نظير النعت في المشتق، فكما أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به [٣٨] كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه [٣٩].

لذا أرى أن إعراب قول الله تعالى:(أن اعبدوا الله) بدلا من"ما" في قوله تعالى:(ما أمرتني به) أو من الضمير في:(به)أرجح من إعرابه عطف بيان للهاء، فذلك يتفق مع ما يرتضيه جمهور النحويين من أن عطف البيان لا يكون ضميرا ولا تابعا لضمير.

هل يختص عطف البيان بالعلم ؟

يرى بعض النحويين أن عطف البيان يختص بالعلم دون غيره من سائر المعارف، فيأتي بالكنية عطف بيان على الاسم العلم قبلها أو العكس [٤٠] أو يأتي باللقب عطف بيان عليهما [٤١] تحدث عن ذلك غير واحد من النحويين ففي ارتشاف الضرب:" وخصه أي: عطف البيان بعضهم بالعلم اسما أو كنية أو لقبه[٤٢] " وفي همع الهوامع: "وخصه ـــــ أي: عطف البيان ـــــ بعضهم بالعلم بأن

يجرى على الاسم كنيته، وعليهما اللقب، ولا يجرى في سائر المعارف، نقله صاحب البسيط " [٤٣]

وما ذكره السيوطي وأبو حيان صريح في قصر عطف البيان على العلم اسما أو كنية أو لقبا.

وفي حاشية الصبان[٤٤] : وقيل يختص عطف البيان بالعلم اسما أو كنية أو لقبا" وفي شرح المفصل:" وعطف البيان يكون بالأسماء الصريحة"غير المأخوذة من الفعل كالكنى والأعلام نحو : ضربت أبا محمد زيدا ، وأكرمت خالدًا أبا الوليد بينت الكنية بالعلم ، والعلم بالكنية .

قال الراجز[٤٥]

أقسم بالله أبو حفص عمر" [٤٦]

وفي شرح المقتصد على الإيضاح: أعلم أن عطف البيان ما كان اسما محضا كزيد ، وعمر، وأبي عبدالله، فإذا قلت: مررت بزيد أبي عبدالله كان في الكنية بيان ألا ترى أن المخاطب يعلم أن الذي يعنيه ممن وسم بهذه اللفظة هو الذي يكنى أبا عبدالله، وكذا إذا قلت: مررت بأبي عبدالله زيد، علم أنك تريد من جملة من يكنى أبا عبدالله الرجل الذي يعرف بزيد .

ويكون هذا البيان إذا زاد أحد الاسمين على الآخر في كون الرجل معروفا به.[٤٧]

وأرى أن الصواب هو القول بأن عطف البيان لا يختص بالعلم اسما أو كنية أو لقبا دون غيره ، فإنه كما يكون في العلم يكون في غيره ، فمن شواهد جريانه في غير العلم ما جاء منه نكرة عند الكوفيين والفارسي والزمخشري نحو قول الله تعالى: (ويسقي من ماء صديد) [٤٨] فقد أجازوا في " صديد " أن يكون عطف بيان من " ماء " وقوله تعالى: (ذواتي أكل خمط)[٤٩] أن يكون: (خمط) عطف بيان من" أكل " وقوله تعالى: (يوقد من شجرة مباركة زيتونة) [٥٠] أن يكون

" زيتونة " عطف بيان عند هؤلاء من " شجرة "

ومن شواهد جريانه في غير العلم من المعارف قول الله تعالى: (وإلى عاد أخاهم هودا) [٥١] ذلك أن قوله تعالى: " هودا" وإن كان علما إلا أنه عطف بيان من " أخاهم " وهو غير علم. ومثل ذلك قوله تعالى: (وقال موسى لأخيه هارون)[٥٢]، وقوله سبحانه: (وإلى مدين أخاهم شعيبا) [٥٣] وقوله سبحانه: (وأحلو قومهم دار البوار جهنم) [٥٤] .

ومن شواهد ذلك أيضا قول الله تعالى: (ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ألا يقولوا على الله إلا الحق)[٥٥]، فقوله تعالى: "ألا يقولوا " بدل من" ميثاق الكتاب " أو عطف بيان، وقوله تعالى:(وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين)[٥٦]، فالمصدر المؤول" أن دابر هؤلاء " بدل أو عطف بيان من " الأمر " [٥٧]

وقوله تعالى: (وإذ نادى ربك موسى أن ائت القوم الظالمين. قوم فرعون)[٥٨] فـ " قوم فرعون" بدل من " القوم الظالمين " والأجود أن يكون عطف بيان، لأنهما عبارتان يتعاقبان على مدلول واحد [٥٩]، وقوله تعالى: (إني أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب. مثل دأب قوم نوح)[٦٠] فقوله تعالى: " مثل دأب" بدل أو عطف بيان على (مثل يوم الأحزاب) [٦١] .

ثانيا: البدل

تعريفه:[٦٢]

لغة: العوض .

وفي اصطلاح النحويين: التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفيا أو إثباتا دون واسطة لفظية في الأغلب[٦٣] بينه وبين المتبوع.

وكلمة تابع " في التعريف تعم البدل وغيره من التوابع، و" المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه " تخرج النعت والتوكيد وعطف البيان فهي غير مقصودة بالحكم، وإنما مكملة للمقصود بالحكم وهو المتبوع.

و" دون واسطة"، تخرج عطف النسق [٦٤]، ذلك أنه لا بد فيه من الواسطة، وهي أداة العطف، ثم إن ما بعد أداة العطف قد يكون مخالفا لما قبلها في الحكم، فلا يكون مقصودا به، وقد يشاركه في الحكم دون أن يكون منفردا به، فهو غير مقصود بالحكم وحده.

الغرض منه :

ذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذلك بالتصريح بالنسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره، ولذلك يقولون: البدل في حكم تكرير العامل.

وقولهم: إن المبدل منه في حكم الطرح يقصد به الطرح من جهة المعنى غالبا دون اللفظ.

العامل في البدل :

اختلف النحويون في العامل في البدل: هل هو العامل في المبدل منه بطريق الأصالة؟ أو هو العامل في المبدل منه نيابة عنه؟ أو هو عامل غيره مقدر بلفظ العامل الأول ؟

وحتى يتضح الخلاف السابق بين النحويين أقول: ذهب جمهور النحويين إلى القول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، وذلك يعني وجود جملتين: جملة البدل وجملة المبدل منه.

يقول الأنباري:[٦٥] " فإن قيل فما العامل في البدل؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك فذهب جماعة من النحويين إلى أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، وهما جملتان.

ويحكى عن أبي علي الفارسي ــ رحمه الله ــ أنه قيل له: كيف يكون البدل إيضاحا للمبدل وهو من غير جملته؟

فقال: لما لم يظهر العامل في البدل وإنما دل عليه العامل في المبدل، واتصل البدل بالمبدل في اللفظ جاز أن يوضحه. والذي يدل على أن العامل في البدل غير العامل

في المبدل قوله تعالى: (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة) [٦٦] فظهور اللام في " لبيوتهم " وهي بدل من " من " يدل على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل، ونحوه قوله تعالى: (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم)[٦٧] فظهور اللام مع " من " وهو بدل من" الذين استضعفوا" يدل على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل.

وذهب قوم إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل، كما أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف[٦٨]، والأكثرون على الأول فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى"[٦٩].

فالأنباري يذكر أن أكثر النحويين ــ مذهب الجمهور ــ يرون أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، وقد صرح باختياره ذلك في كتابه الإنصاف إذ قال: " على أنا نقول: إن العامل في البدل عندنا غير العامل في المبدل منه، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما أظهر في المبدل منه، قال الله تعالى: (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم)[٧٠] فقوله: " لمن آمن منهم" بدل من قوله: " للذين استضعفوا " فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، وقال تعالى: (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة فجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة)[٧١] فقوله "لبيوتهم" بدل من قوله: (لمن يكفر بالرحمن) فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه فدل على أنه في تقدير التكرير، وأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه .والله أعلم" [٧٢].

وكذلك ذهب الجرجاني إلى القول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه مبينا أن هذا العامل يعاد كثيرا إذا كان حرفاً، يقول الجرجاني:"اعلم أن البدل في حكم تكرير العامل، فإذا قلت: مررت بقومك ثلثيهم، كان "ثلثيهم" مجرورا

بحرف جر آخر، حتى كأنك قلت: مررت بقومك بثلثيهم، وكذا إذا قلت: جاءني قومك بعضهم ، كان التقدير:بعض منهم، وكذا الباب. ويعاد العامل لفظا نحو قوله تعالى: (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم) لأن " من آمن " بدل من " الذين استضعفوا " وقد عاد العامل الذي هو اللام، ونحو ذا كثير.

وإنما تقل الإعادة في الفعل نحو قولهم: جعلت متاعك بعضه على بعض، لأن لفظ الحرف مختصر. فلا يستنكر أن يتكرر. وليس كذلك الفعل.

وإنما كان البدل في حكم تكرير العامل لأجل أن البدل يترك إليه المبدل منه [٧٣] فإذا قلت: جعلت متاعك بعضه على بعض، كان المعنى:

جعلت بعض متاعك على بعض وإذا كان كذلك وجب أن يكون له عامل غير العامل في المبدل منه.

وليس كذلك الصفة لأنك إذا قلت : جاءني زيد الظريف ، لم يكن زيد في حكم المتروك ، بل كانا جاريين مجرى اسم واحد فيعمل فيهما عامل واحد "[٧٤].

واستدل الزمخشري للقول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه بمجيء العامل مصرحا به مع البدل ، جاء ذلك في معرض حديثه عن كون البدل مستقلا بنفسه عن المبدل منه.

يقول: " والذي يدل على كونه ــ أي: البدل ــ مستقلا بنفسه أنه في حكم تكرير العامل، بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله عز وجل: (للذين استضعفوا لمن آمن منهم)[٧٥]، وقوله: (لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا)[٧٦] ... " [٧٧] .

يقول شارح المفصل [٧٨] " وقد أكد صاحب الكتاب كون البدل مستقلا بنفسه وأنه ليس من تتمة الأول كالنعت بكونه في حكم تكرير العامل، وذلك أنك إذا قلت: مررت بأخيك زيد، تقديره: مررت بأخيك بزيد، وإذا قلت: رأيت أخاك زيدا، فتقديره: رأيت أخاك رأيت زيدا.

فذلك المقدر هو العامل في البدل إلا أنه حذف لدلالة الأول عليه، فالبدل من غير جملة المبدل منه. هذا مذهب أبي الحسن الأخفش [٧٩]

وجماعة من محققي المتأخرين كأبي علي والرماني [٨٠] وغيرهم.

والحجة لهم في ذلك أنه قد ظهر في بعض المواضع، فمن ذلك قوله تعالى: (وقال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم) فقوله "لمن آمن منهم " بدل من (الذين استضعفوا) وهو بدل البعض لأن المؤمنين بعض المستضعفين، ومن ذلك قوله تعالى: (لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة)[٨١] فقوله " لبيوتهم " بدل من " لمن يكفر بالرحمن " وهو بدل الاشتمال، وقد أظهر العامل، قالوا: فلو كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لأدى ذلك إلى محال، وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان، وهما اللام الأولى واللام الثانية إذ حروف الخفض لا تعلق عن العمل.

وقيل لأبي علي: كيف يكون البدل إيضاحا للمبدل منه وهو من غير جملته؟ فقال: لما لم يظهر العامل في البدل وإنما دل عليه العامل في المبدل منه واتصل البدل بالمبدل منه في اللفظ جاز أن يوضحه "[٨٢]

وإذا كان أكثر النحويين يذهبون إلى أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، فهو وإن كان بلفظ الأول إلا أنه من جملة ثانية وليس من الجملة الأولى دون أن ينوى بالأول الطرح ـــ فإن من النحويين من يرى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه.

يقول شارح المفصل:" وذهب سيبويه، وأبو العباس محمد بن يزيد[٨٣] والسيرافي[٨٤] من المتأخرين إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كالنعت والتأكيد، وذلك لتعلقها به من طريق واحد. وأما ظهور العامل في بعض المواضع فقد يكون توكيدا كما يتكرر العامل في الشيء الواحد كقوله:[٨٥]

(يا بؤس للجهل ضرار الأقوام).

فاللام زائدة مؤكدة للإضافة، ولولا إرادة الإضافة لكان يا بؤسا منونا.

ومن تكرار العامل للتأكيد قوله تعالى: (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون)[٨٦] فموضع أن الثانية موضع أن الأولى، وإنما كررت للتأكيد، وقوله: (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم)[٨٧] فأن الثانية مكررة تأكيدا، فكذلك ههنا يجوز أن يكون تكرير الحرف تأكيدا. ولو كان العامل مقدرا لكثر ظهوره وفشا استعماله، وفي عدم ذلك دليل على ما ذكرناه.

والمذهب الأول وعليه الأكثر ويؤيده قولك: يا أخانا زيد بالضم لا غير ولو كان العامل الأول لوجب نصبه كالنعت وعطف البيان فاعرفه " [٨٨] .

فابن يعيش يذكر أن أصحاب هذا المذهب يرون أن ما استشهد به القائلون بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه يمكن حمله على جعل ظهوره مع البدل تأكيدا لذكره مع المبدل منه شأنه شأن ما ورد من ذلك مما أوردوه واستشهدوا به.

كما يذكر أن أصحاب هذا المذهب يرون أنه لو كان العامل في البدل غير العامل في المبدل منه وكان مقدراً كما يقولون لكثر ظهوره وفشا استعماله.

ويختار ابن يعيش مذهب الأكثرين في أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه محتجاً بقولهم: يا أخانا زيد بضم زيد لا غير فلو كان العامل الأول لوجب نصب زيد.

ويرى ابن مالك أن عامل البدل هو عامل المبدل ناسبا ذلك إلى سيبويه، يتضح ذلك من حديثه في شرح الكافية الشافية وفي شرح التسهيل.

يقول: " ومع كون البدل كمستقل: عامله هو عامل المبدل منه عند سيبويه، وإن زعم بعض الناس خلاف ذلك.

ومن نصوص سيبويه الدالة على ما قلته، قوله: " هذا باب من الفعل المستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول،

وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم " [٨٩] فصرح باتحاد عامل البدل والمبدل منه[٩٠].

ويقول: " البدل تابع للمبدل منه، وهو مع تبعيته في تقدير المستقل بمقتضى العامل، وفي حكم تكريره، ولذلك يعاد معه العامل كثيرا نحو: (للذين استضعفوا لمن آمن منهم)[٩١]، و:(لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله)[٩٢]، وكقول النبي ــ صلى الله عليه وسلم: " وإنما نزل القرآن بلساني بلسان عربي مبين[٩٣] وكقول الأخطل:[٩٤]

حوامل حاجات ثقال تجرها إلى حسن النعمى سواهم نسل

وكقول الحطيئة:[٩٥]

كفيت بها مازنا كلها أصاغرها وكفيت الكهولا

ولكونه في تقدير حكم العامل منع أبو الحسن: مررت برجل قائم زيد أبوه، على البدل، وأجازه على أن يكون صفة، ولا يلزم من هذا تقدير عامل آخر إذا لم يعد العامل، كما لا يلزم ذلك في عطف النسق مع كثرة إعادة العامل.

وتقدير عامل آخر في كل بدل مذهب ابن خروف [٩٦]، قال: ولذلك بني البدل المفرد على الضم بعد المنادى المضاف نحو: يا أخانا زيد.

وظاهر قول سيبويه أن عامل البدل وهو عامل المبدل منه، لأنه قال في بعض أبواب البدل: " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت قومك ثلثهم، فهذا تصريح بأن العامل في البدل ومتبوعه واحد"[٩٧] ولأنه قال في بعض أبواب الحال بعد تمثيله بدخلوا الأول فالأول: وإن شئت رفعت فقلت: الأول فالأول جعلته بدلا وحملته على الفعل، كأنه قال: دخل الأول فالأول،ثم قال: فإن قيل: ادخلوا، فالنصب الوجه، ولا يكون بدلا، لأنك لو قلت: أدخل الأول فالأول لم يجز. [٩٨] فهذا تصريح بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، والأول أصرح ولا

حجة لابن خروف في لزوم ضم المفرد المبدل من المضاف: كما لا حجة لمن زعم أن عامل المعطوف غير عامل المعطوف عليه محتجا بضم زيد في نحو: يا أخانا وزيد.

والجواب عنهما أن العرب التزمت في البدل والمعطوف أحد الجائزين في القياس، وهو تقدير حرف النداء، تنبيها على أنهما في غير النداء في حكم المستقل بمقتضى العامل، فلم يجز لنا أن نخالف ما التزمته.

وخص المعطوف والبدل بهذا لأن المعطوف غير المعطوف عليه، وكذا البدل إذا لم يكن بدل كل من كل. ولو لم يكن العامل في البدل والمبدل منه واحدا لزم اطراد إضمار الجار والجازم في الإبدال من المجرور والمجزوم، وذلك ممتنع، وما أفضي إلى الممتنع ممتنع " [٩٩]

وتحدث أبو حيان عن اختلاف النحويين في العامل في البدل والمبدل منه فقال: وأكثر النحاة على أن العامل في البدل مقدر، وهو بلفظ الأول، فهو من جملة ثانية لا من الجملة الأولى، ولا ينوي بالأول الطرح. وقد صرح سيبويه بأن البدل من جملة ثانية. [١٠٠]

ويظهر العامل كثيرا إذا كان حرف جر نحو: (لمن آمن منهم) [١٠١]، ويجب ذكره في نحو: مررت بزيد به[١٠٢].

واختلفوا في جواز إظهار الرافع والناصب في نحو: قام زيد أخوك، وضربت زيدا أخاك، فأجاز ذلك بعضهم فتقول: قام زيد قام أخوك، وضربت زيدا ضربت أخاك، ومنع ذلك بعضهم وجعل ما أوهم ذلك كقوله تعالى: (اتبعوا المرسلين. اتبعوا من لا يسألكم أجرا) [١٠٣] من تكرار الجمل، وإن كان واحدا، ويسمى التتبيع.

وذهب بعض النحويين، ومنهم المبرد إلى أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه وليس على نية تكرار العامل، وهو ظاهر قول سيبويه في بعض كلامه[١٠٤].

وقيل العامل هو الأول بحكم العوضية عن العامل الثاني المحذوف"[١٠٥] .

وفي الهمع للسيوطي: " والأكثر على أن العامل في البدل مقدر بلفظ الأول، فهو من جملة ثانية، لا من الأولى لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالى:

(للذين استضعفوا لمن آمن منهم)[١٠٦]، (ومن النخل من طلعها)[١٠٧]، (من المشركين. من الذين فرقوا دينهم)[١٠٨]، (لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم)[١٠٩] .

وقيل: هو العامل نيابة عنه، أي: عن المقدر، حكاه أبو حيان عن ابن عصفور[١١٠]، قال: لما حذفت العرب عامل البدل عوضت منه العامل في المبدل منه، فتولى من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف كما أنهم لما عوضوا الظرف والمجرور في نحو: زيد عندك قائما وفي الدار جالسا من مستقر المحذوف توليا من العمل ما له، فنصبا الحال، ورفعا الضمير. وقيل: هو العامل أصالة من غير نية تكرار عامل، وعليه المبرد وابن مالك"[١١١] .

وخلاصة القول أن النحويين قد اختلفوا في العامل في البدل: فذهب جمهور النحويين إلى أن العامل في البدل محذوف، وأنه غير العامل في المبدل منه وإن كان مقدرا من لفظه فهو من جملة ثانية غير الجملة الأولى.

وذهب بعضهم إلى أن العامل في البدل هو العامل في متبوعه إلا أنه غير عامل بالأصالة، بل على أنه نائب عن العامل المحذوف، وقد اختار ذلك ابن عصفور.

وأرى أن مذهب جمهور النحويين هو الأولى بالقبول، يقوى ذلك ويؤيده ظهور ذلك العامل إذا كان جارا جوازا مع الظاهر[١١٢] ووجوبا مع المضمر[١١٣].

فمن ظهوره جوازا مع الظاهر قوله تعالى: (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم)[١١٤]. وقوله تعالى: (فادع لنا ربك يخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها)[١١٥]. وقوله تعالى:(ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء)[١١٦]. وقوله تعالى: (فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى)[١١٧] وقوله تعالى: (وللنساء نصيب مما ترك الوالدان و الأقربون مما قل منه أو كثر)[١١٨]. وقوله تعالى: (ولأبويه لكل واحد منهما السدس)[١١٩].

وقوله تعالى: (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله)[١٢٠]. وقوله تعالى: (تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا)[١٢١].

وقوله تعالى: (ولقد خلقنا الإنسان من صلصال من حمأ مسنون)[١٢٢]. وقوله تعالى: (كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها) [١٢٣]. وقوله تعالى: (ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا)[١٢٤]. وقوله تعالى: (ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين من فرعون)[١٢٥]. وقوله تعالى: (إن المتقين في مقام آمين في جنات وعيون)[١٢٦]. وقوله تعالى: (إن المتقين في جنات ونهر في مقعد صدق)[١٢٧]. وقوله تعالى: (لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر)[١٢٨] .

وقد عد صاحب دراسات لأسلوب القرآن الكريم غير ذلك من المواضع من آيات الله في كتابه الكريم من إعادة حروف الجر مع البدل [١٢٩] والله تعالى أعلم بالصواب .

أقسام البدل

أقسام البدل المشهورة أربعة :

بدل كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل المباينة. وإنما كان كذلك لأنه لا يخلو أن يكون البدل مثل المبدل منه فيكون إياه، وهو القسم الأول، أو يكون جزءا من المبدل منه، فيكون بدل بعض وهو القسم الثاني، أو يكون معنى في المبدل منه فيكون بدل اشتمال وهو القسم الثالث، أو يكون غير هذه الأقسام فيكون بدل المباينة. وفيما يلي تفصيل لهذه الأقسام:

الأول: بدل كل من كل أو بدل المطابقة، وهو البدل الذي يطابق ويساوي فيه البدل المبدل منه في المعنى مع الاختلاف في اللفظ غالبا، فهما واقعان على ذات واحدة وأمر واحد. ولا يخلو هذا البدل من ثمانية أنواع:

بدل معرفة من معرفة، وذلك نحو قول الله تعالى: (اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين أنعمت عليهم)[١٣٠] وبدل نكرة من نكرة وذلك نحو قول الله تعالى: (إن للمتقين مفازا حدائق وأعنابا)[١٣١] وقوله: [١٣٢] .

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وبدل نكرة من معرفة كقوله تعالى: (لنسفعا بالناصية. ناصية كاذبة خاطئة)[١٣٣]

وبدل معرفة من نكرة نحو قول الله تعالى: (وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم. صراط الله)[١٣٤] فالثاني معرفة بالإضافة، والأول نكرة لتجرده من علامة التعريف.

وبدل ظاهر من ظاهر: وذلك نحو ما تقدم من الأمثلة.

وبدل مضمر من مضمر[١٣٥] .

وليس في كتاب الله منه شئ،[١٣٦] وذلك نحو: رأيته إياه.

وبدل ظاهر من مضمر[١٣٧] نحو قوله تعالى:

(وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره)[3] .

وبدل مضمر من ظاهر، [١٣٨] وليس في كتاب الله منه شيء وذلك نحو: رأيت عليا إياه .

الثاني: بدل بعض من كل أو جزء من كل [١٣٩]، وفيه يكون البدل جزءا حقيقيا من المبدل منه. وفيه الأنواع الثمانية السابقة إلا بدل المضمر من المضمر، وبدل المضمر من المظهر.[١٤٠]

فمثال بدل البعض من الكل بدل معرفة من الله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا)[١٤١]، وقوله سبحانه:

(قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم)[١٤٢]

ومثال بدل النكرة من النكرة: رأيت رجلا وجها لوجه. ومثال بدل النكرة من

المعرفة: رأيت محمدا وجها لوجه. ومثال بدل المعرفة من النكرة: رأيت رجلا وجهه. ومثال بدل الظاهر من الظاهر ما تقدم من الأمثلة. ومثال بدل الظاهر من المضمر: محمد رأيته وجهه. والأكثر الأغلب في بدل البعض من الكل أن يشتمل على رابط يربطه بالمتبوع، وهذا الرابط غالبا يكون ضميرا، [١٤٣] فإذا كان كذلك وجب أن يطابق المتبوع منه الإفراد والتذكير وفروعهما سواء أتصل بالبدل أو بما له صلة بالبدل.

ويجوز بقلة الاستغناء عن هذا الضمير في ثلاث حالات :

الأولى: إذا أغنت " أل " عن الضمير وقامت مقامه عند أمن اللبس [١٤٤] نحو: إذا رأيت أباك فقبله اليد، أي اليد منه أو يده.

الثانية: إذا كان البدل بعضا من المبدل منه الذي هو المستثنى منه وذلك في الكلام التام غير الموجب نحو: ما تخلف المدعوون إلا واحدا أو واحد فوجود " إلا " أغنى عن الرابط لدلالتها على أن المستثنى بعض من المستثنى منه.[١٤٥]

الثالثة: أن يأتي بعد البدل ذكر بقية أجزاء المبدل منه شاملة مستوفية كل أجزاء المتبوع نحو: الكلمة ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

الثالث: بدل الاشتمال[١٤٦] وهو يعين أمرا عرضيا ووصفا طارئا من الأمور والأوصاف المتعددة التي تتصل بالمتبوع ويشتمل عليها معنى عامله إجمالا بغير تفصيل[١٤٧] وفي هذا النوع من البدل يجوز كل ما جاز في بدل البعض من الكل، ويمتنع منه ما أمتنع منه، فبدل المعرفة من المعرفة بدل اشتمال نحو قول الله تعالى: (قتل أصحاب الأخدود . النار ذات الوقود)[١٤٨] وبدل النكرة من النكرة نحو: أعجبني رجل حسن له، وبدل النكرة من المعرفة نحو قوله تعالى:

(يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه)[١٤٩] وبدل المعرفة من النكرة نحو: أعجبني رجل حسنه، وبدل الظاهر من المضمر نحو: خالد استحسنته عقله. ويشترط لصحة بدل الاشتمال ما يشترط لصحة بدل البعض من صحة الاستغناء

عن البدل بالمبدل منه وعدم فساد المعنى بحذفه ومن عود الضمير على المبدل منه ملفوظا أو مقدرا [١٥٠] ويفارق بدل الاشتمال بدل البعض من وجهين: أولهما: أن بدل الاشتمال يكون في المعاني وما يتنزل منزلتها من نحو الحسن والعقل وما ماثل ذلك في حين أن بدل البعض إنما يكون جزءا من المبدل منه.

ثانيهما: أن بدل الاشتمال تتوق النفس إلى معرفته وإن لم يذكر فإذا قلت: أعجبني محمد ولم تذكر شيئا لفهم منه أنه إنما أعجبك معنى فيه لا من حيث هو لحم ودم، ولا تقول مثل ذلك وأنت تريد عضوا من أعضائه ولا جزءاً من أجزائه.[١٥١]

موقف السهيلي [١٥٢] من يدل البعض من الكل وبدل الاشتمال:

رد السهيلي كلا من بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال إلى بدل الكل، ذلك أن العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص[١٥٣]، وتحذف المضاف وتنويه[١٥٤] فإذا قلت[١٥٥]: أكلت الرغيف ثلثه، إنما تريد: أكلت بعض الرغيف،[١٥٦] ثم بينت ذلك البعض. وإذا قلت: أعجبتني الجارية حسنها، إنما تريد: أعجبني وصفها، فحذفته ثم بينته بقولك: حسنها

يقول السهيلي: " مسألة في ذكر بدل البعض من الكل وبدل المصدر[١٥٧] من الاسم .

وهما جميعا يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة، إلا أن البدل في هذين الموضعين لا بد من إضافته إلى ضمير المبدل منه، بخلاف بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة. أما اتفاقهم في المعنى فلأنك إذا قلت: رأيت القوم أكثرهم نصفهم فإنما تكلمت بالعموم وأنت تريد الخصوص، وهو شائع في اللغة لا ينكر جوازه أحد، وإذا كان كذلك فإنما أردت: لقيت بعض القوم، وجعلت " أكثرهم " أو " نصفهم " تبيينا لذلك البعض وأضفته إلى ضمير

القوم، كما كان الاسم المبدل مضافا أيضا إلى القوم، فقد آل الكلام إلى أنك أبدلت شيئا من شيء، وهما لعين واحدة.

وأما بدل المصدر من الاسم فكذلك أيضا، لأن الاسم من حيث كان جوهرا أو جسما لا يعجب ولا ينفع ولا يضر، وإنما يتعلق المدح والإعجاب وغير ذلك من المعاني بصفات وأعراض قائمة بالجسم وعلم ذلك ضرورة حتى استغنى عن ذكرها لفظا وهي معلومة المعنى فإذا قلت: نفعني عبدالله، علم أن النافع فيه صفة وعرض ومضاف إليه، فبينت ذلك العرض ما هو، فقلت: علمه أو رأيه، ثم أضفت العلم إلى ضمير الاسم، كما كان الاسم المبدل منه مضافا إليه في المعنى فصار التقدير نفعني صفة زيد أو خصلته ثم بينت بقولك علمه، فعلم ما هي تلك الخصلة، فآل المعنى إلى بدل الشيء من الشئ، وهما لعين واحدة، وإذا ثبت هذا فلا يصح في بدل الاشتمال أن يكون الاسم الثاني جوهرا، لأنه لا يبدل جوهر من عرض، ولا بد من إضافته إلى ضمير الاسم لأنه بيان لما هو مضاف إلى ذلك الاسم.

الرابع: البدل المباين للمبدل منه: وهو ثلاثة أقسام لا بد في كل قسم منها أن يكون هو المقصود بالحكم، وأن تقوم قرينة توضح المراد منه وتمنع اللبس. (١٥٨)

الأول: بدل الغلط(١٥٩): وهو الذي يذكر فيه المبدل منه غلطا بأن يسبق إليه اللسان، فيأتي بالبدل بعده لتصحيح غلطه، فالغلط هنا في ذكر المبدل منه لا في البدل، وذلك نحو: حضر محمد خالد، فقد جرى على لسان المتكلم غلطا أن الذي حضر محمد، فأسرع وأصلح ذلك بذكر الصواب قائلا: خالد، فخالد بدل من محمد بدل غلط، أي: بدلا مقصودا من مبدل منه غير مقصود ذكر غلطا.

الثاني: بدل النسيان(١٦٠) وهو الذي يذكر فيه المبدل منه قصدا توهما أنه المراد فيتبين أنه ليس كذلك، فيذكر البدل الذي هو الصواب عدولا عن المبدل منه الذي تبين أنه غير مراد نحو: أكرمت محمد خالد، فقد قصد المتكلم النص على إكرام

محمد ثم تبين له أنه نسيى من أكرمه وأنه ليس محمدا، فأسرع فذكر الحقيقة وأنه أكرم خالدا.

والفرق بين بدل الغلط والنسيان أن الغلط يكون من اللسان، والنسيان يكون من العقل[١٦١] وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما، فسموا النوعين: بدل غلط، وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل الصحيح. ولا ورود لهذين النوعين من البدل في كتاب الله [١٦٢] .

الثالث: بدل البداء [١٦٣] والإضراب: وهو الذي يذكر فيه المبدل منه قصدا ثم يضرب عنه دون تعرض له بنفي أو إثبات إلى البدل، نحو: اقرأ نحواً أدبا، فقد قصد إلى قراءة النحو أولا، ثم أضرب عنه حينما بدا له الأمر بقراءة الأدب ثانيا، فالأدب بدل مقصود من النحو.

بدل الكل من البعض

المشهور لدى النحويين من أنواع البدل ما مر ذكره، وقد زاد بعضهم نوعا آخر أطلق عليه: بدل الكل من البعض[١٦٤].

واحتج من أثبت هذا النوع من البدل بوروده في الصحيح الفصيح من الشواهد، فمن ذلك قوله تعالى: (فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا . جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب)[١٦٥] حيث جاءت " جنات " بدلا من " الجنة " والبدل جمع والمبدل منه مفرد، فهو بدل كل من بعض ومن ذلك قوله: [١٦٦]

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

حيث أعربت " طلحة " بدلا من " أعظم " والمبدل منه جزء من البدل، فهو بدل كل من بعض.

ومنه أيضا قوله: (١٦٧)

كأني غداة البين يوم تحملوا لدى سمرات الحي ناقف حنظل

حيث أعربت كلمة " يوم " بدل كل من كلمة " غداة " وهي بعضه، فهو بدل كل من بعض(١٦٨).

البدل من المضمن معنى الاستفهام أو الشرط

إذا كان الاسم المبدل منه مضمنا (١٦٩) معنى حرف الاستفهام وهو الهمزة، أو حرف شرط وهو " إن " بدل تفصيل (١٧٠) ظهر ذلك الحرف المفيد للاستفهام أو الشرط مع البدل ليوافق البدل المبدل منه في تأدية المعنى (١٧١). فالأول وهو الاستفهام الذي يتضمنه المتبوع يكون لمعرفة الكميات، أو عن تعيين الذوات، أو عن المعاني فمثال الاستفهام (١٧٢) عن الكمية: كم مالك؟ أثلاثون أم أربعون؟ فثلاثون وما عطف عليها بدل تفصيل للمعنى العددي من " كم " ومثال الاستفهام عن الذوات: من صادقت؟ أخالدا أم محمدا؟ فخالدا وما عطف عليه بدل تفصيل من " من " ومثال الاستفهام عن بيان المعاني: ما قرأت؟ أنحوا أم فقها؟ فنحوا وما عطف عليه بدل تفصيل من " ما ".

والثاني وهو الشرط الذي يتضمنه المتبوع، ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فمثال الشرط للعاقل: من يصادقني ـــ إن لبيب وإن حكيم ـــ أصادقه، فلبيب وحكيم بدل من " من " بدل تفصيل . ومثال الشرط الدال على الزمان: متى تسافر ـــ إن غدا وإن بعد غد ـــ أسافر معك، فغدا، وبعد غد بدل من " متى " الشرطية بدل تفصيل. ومثال الشرط الدال على المكان: حيثما تجلس ـــ إن

يمين الكعبة وإن شمالها ـــ أجلس معك، فيمين الكعبة وشمالها بدل من حيثما " بدل تفصيل [١٧٣] .

بدل الفعل من الفعل

يبدل الفعل من الفعل إذا أفاد زيادة بيان للأول [١٧٤] فمثال بدل الفعل من الفعل بدل كل من كل قول الله تعالى: (ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا) [١٧٥] فيضاعف بدل من يلق بدل كل. ومثال بدل الفعل من الفعل بدل بعض: [١٧٦] إن تصل تسجد لله يرحمك، فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل[١٧٧] ومثال بدل الاشتمال.

قوله:[١٧٨]

إن على الله أن تبايعا تؤخذ كرها أو تجئ طائعا

ومثال بدل الإضراب والغلط والنسيان. إن تطعم خالدا تكسه أكرمك فتكسه بدل. إضراب أو غلط أو نسيان من تطعم والدليل فيما سبق وما ماثله على أن البدل بدل مفردات، وليس بدل جمل هو مشاركة الفعل الواقع بدلا للفعل المبدل منه في إعرابه .

بدل الجملة من الجملة :

تبدل الجملة من الجملة بدل كل من كل[١٧٩]، وذلك بشرط أن تكون الثانية أوفى من الأولى في بيان المراد وتأديته[١٨٠] نحو: اقرأ القرآن رتله. وتبدل بدل بعض من كل نحو قول الله تعالى: (أمدكم بما تعلمون . أمدكم بأنعام وبنين)[١٨١]

وتبدل بدل اشتمال كقوله : [١٨٢]

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما

وتبدل بدل غلط نحو : قم اقعد .

الفرق بين بدل الفعل والجملة :

يفرق النحويون بين بدل الفعل وحده والجملة بأن الفعل يتبع المبدل منه في إعرابه لفظا أو تقديرا [١٨٣]، والجملة تتبع ما قبلها محلا إن كان له محل ، فإن لم يكن للجملة قبلها محل فإطلاق التبعية عليها مجاز أساسه التوسع إذ التابع كل ثان أعرب بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد.

بدل الجملة من المفرد:

قد تبدل الجملة من المفرد[١٨٤] بدل كل[١٨٥] وذلك نحو قوله:[١٨٦]

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

يقول ابن مالك: " وتبدل جملة من مفرد، كقولك: عرفت زيدا أبو من هو، أي: عرفت زيدا أبوته، ومنه قول الشاعر:[١٨٧]

لقد أذهلتني أم سعد بكلمة أتصبر يوم البين أم لست تصبر؟

فالجملة الاستفهامية التي بعد " كلمة " بدل منها، لأن الكلمة هنا بمعنى الكلام، ومنه قول الآخر: [١٨٨]

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

قال أبوالفتح بن جني[١٨٩]: " وكيف يلتقيان " بدل من " حاجة " كأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما[١٩٠] ومن إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى:(ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم)[١٩١] فإن وما عملت فيه بدل من " ما " وصلتها على تقدير: " ما يقال لك ألا إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم " .

وجاز إسناد " يقال " إلى إن وما عملت فيه، كما جاز إسناد قيل إليهما في قوله تعالى:(وإذا قيل إن وعد الله حق)[١٩٢]. ومن إبدال الجملة من المفرد (هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون)[١٩٣] قال الزمخشري: وهذا الكلام

كله في محل النصب بدلا من النجوى. [١٩٤] ومن إبدال الجملة من المفرد قول أبي زبيد الأسدي: [١٩٥]

لما دنا مني سمعت كلامه من أنت لاقيت أمر سرور[١٩٦]

بدل المفرد من الجملة :

قد يبدل المفرد من الجملة، ذكر ذلك أبو حيان عند الحديث عن قول الله تعالى: (الحمد الله الذي أنزل علي عبده الكتاب و لم يجعل له عوجا. قيما) [١٩٧] حيث قال " وقال صاحب حل العقد يمكن أن يكون قوله: " قيما " بدلا من قوله:

(و لم يجعل له عوجا)، أي: جعله مستقيما قيما [١٩٨] ويكون بدل مفرد من جملة، كما قالوا في عرفت زيدا أبو من هو: أنه بدل جملة من مفرد، وفيه خلاف"[١٩٩].

الفصل الثاني

مقارنة بين التابعين

تحدث كثير من النحويين عن أوجه التشابه بين عطف البيان وبدل الكل من الكل وأوجه التخالف بينهما.

ذلك أن كلا منهما يصح في أكثر حالاتهما أن يحل محل الآخر فهما متشابهان من ناحية المعنى والإعراب وقطع كل منهما وجمودهما دون لفظها.

وإن كان الغرض من عطف البيان هو إيضاح الذات نفسها أو تخصيصها بخلاف البدل فإن الغرض منه هو الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر مساو له في المعنى . بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة وإن اختلفا في المفهوم يسير اختلاف.

فإذا كان القصد الإيضاح والتخصيص فاللفظ عطف بيان، وإذا كان القصد الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر مساو له تماما في المدلول فاللفظ بدل كل من كل.

يقول ابن يعيش متحدثا عن أوجه التشابه والاختلاف بين عطف البيان والبدل: عطف البيان له شبه ببدل الشيء من الشيء وهو هو من حيث أن كل واحد منهما تابع ، وأن الثاني هو الأول في الحقيقة .

وجملة الأمر أن عطف البيان يشبه البدل من أربعة أوجه :

أحدها : أن فيه بيانا كما في البدل .

الثاني : أنه يكون بالأسماء الجوامد كالبدل.

الثالث : أنه قد يكون أخص من متبوعه وأعم منه كالبدل [٢٠٠] .

الرابع: أن يكون لفظه لفظ الاسم الأول على جهة التأكيد كما كان في البدل كذلك، كقولك: يا زيد زيد زيدا: كما تقول: يا زيد زيد، وعلى ذلك قول رؤبة:[٢٠١]

أني واسطار سطران سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا

ويفارقه من أربع أوجه :

أحدها : " أن عطف البيان في التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم: يا أخانا زيدا، والبدل في التقدير من جملة أخرى على الصحيح [٢٠٢] بدليل قولهم: يا أخانا زيد.

الثاني: أن عطف البيان يجرى على ما قبله في تعريفه وليس كذلك البدل لأنه يجوز أن تبدل النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة ولا يجوز في عطف البيان.

الثالث : أن البدل يكون بالمظهر و المضمر، وكذلك المبدل منه، ولا يجوز ذلك في عطف البيان [٢٠٣] .

الرابع: أن البدل قد يكون غير الأول كقولك سلب زيد ثوبه [٢٠٤] وعطف البيان لا يكون غير الأول وتبين الفرق بينهما بيانا شافيا في موضعين :

أحدهما: النداء نحو قولك: يا أخانا زيد، ولو كان بدل لقلت: يا أخانا زيد بالضم، ولما يجز نصبه ولا تنوينه لأنه من جملة أخرى غير الأول، كأنك قلت: يا أخانا يا زيد، فالعامل الذي هو " يا " في حكم التكرير.

وكذلك تبين الفرق بينهما في قولك: أنا الضارب الرجل زيد، إذا جعلت زيدا عطف بيان جازت المسألة، وإذا جعلته بدلا لم تجز، لأن حد عطف البيان أن تجرى الأسماء الصريحة مجرى الصفات فيعمل فيه العامل وهو في موضعه بواسطة المتبوع . والبدل يعمل فيه العامل على تقدير تنحية الأول ووضعه موضعه مباشرا للعامل . فأما قول المرار الأسدي [٢٠٥] .

أنا ابن التارك البكري بشر (عليه الطير ترقبه وقوعا) فإن الشاهد فيه أنه أضاف التارك إلى البكري على حد: الضارب الرجل تشبيها بالحسن الوجه، وخفض، " بشرا " عطف بيان على البكري، وأجراه عليه جرى الصفة على

الموصوف، هذا مذهب سيبويه [٢٠٦] ولو كان بدلا لم يجز التارك بشر، لأن حكم البدل أن يقدر في موضع الأول.

وقد أنكر أبو العباس محمد بن يزيد جواز الجر في " بشر " عطف بيان كان أو بدلا، وكان ينشد البيت:

أنا ابن التارك البكري بشرا (عليه الطير ترقبة وقوعا) بالنصب

والقول ما قاله سيبويه للسماع والقياس: فأما السماع فإن سيبويه رواه مجرورا، قال: سمعناه ممن يوثق به عن العرب، ولا سبيل إلى رد رواية الثقة.

وأما القياس فإن عطف البيان تابع كالنعت، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنك تقول: " يا أيها الرجل ذو الجمة "، فتجعل " ذو الجمة " نعتا للرجل، ولا يجوز أن يقع موقعه وكذلك تقول: " يا زيد الطويل "، ولا يجوز: يا الطويل.

وأما معنى البيت فإنه وصف أباه بأنه صرع رجلا من بكر فوقعت عليه الطير وبه رمق، فجعلت ترقب موته لتتناول منه، والوقوع: جمع واقع، كجالس والجلوس، وهو ضد الطائر، ونصبه على الحال إما من المضمر المستكن في عليه، وإما من المضمر المرفوع في ترقبه .

ومن الفصل بين البدل وعطف البيان أن المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأول، والثاني بيان كالنعت المستغنى عنه، والمقصود بالحديث في البدل هو الثاني، لأن البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمى مترادفان عليه، والثاني منهما أشهر عند المخاطب، فوقع الاعتماد عليه، وصار الأول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني، وعلى هذا لو قلت: زوجتك بنتي فاطمة، وكانت عائشة فإن أردت عطف البيان صح النكاح، لأن الغلط وقع في البيان وهو الثاني، وإن أردت البدل لم يصح النكاح. لأن الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث، وهو الثاني " فاعرفه " [٢٠٧] .

وقد تحدث ابن هشام[٢٠٨] عما افترق فيه عطف البيان والبدل فذكر في ذلك ثمانية أمور: أحدها: أن العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر، لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق[٢٠٩]

وأما إجازة الزمخشري في: (أن اعبدوا الله)[٢١٠] أن يكون بيانا للهاء من قوله تعالى: (إلا ما أمرتني به) فقد مضى رده . [٢١١]

نعم أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم " :

فالأول نحو : (لا إله إلا هو الرحمن الرحيم) [٢١٢] .

ونحو : (قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب) [٢١٣] ، وقولهم : اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم.

والثاني نحو : مررت به الخبيث .

والثالث نحو قوله : [٢١٤]

(قد أصبحت بقرقرى كوانسا) فلا تلمه أن ينام البائسا

وقال الزمخشري في (جعل الله الكعبة البيت الحرام) [٢١٥] : أن (البيت الحرام) عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة ، لا على جهة التوضيح [٢١٦] ، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي .

وأما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق [٢١٧] نحو : (ونرثه ما يقول) [٢١٨] ، (وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره) [٢١٩] .

وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون (أن اعبدوا الله) بدلا من الهاء في " به " توهما منه أن ذلك يخل بعائد الموصول [٢٢٠] وقد مضى رده [٢٢١] .

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر كـ (رأيته إياه) أو لظاهر كـ " رأيت زيدا إياه " . [٢٢٢]

وخالفهم ابن مالك فقال: إن الثاني لم يسمع وإن الصواب في الأول قول الكوفيين إنه توكيد كما في " قمت أنت " . [٢٢٣]

الثاني: أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، وأما قول الزمخشري : إن (مقام إبراهيم) [٢٢٤] عطف على (آيات بينات) فسهو، وكذا قال في (إنما أعظم بواحدة أن تقوموا) [٢٢٥] : إن (أن تقوموا) عطف على (واحدة) [٢٢٦].

ولا يختلف في جواز ذلك في البدل، نحو:(إلى صراط مستقيم. صراط الله)[٢٢٧] ونحو:(بالناصية. ناصية كاذبة) [٢٢٨]

الثالث: أن لا يكون جملة، بخلاف البدل نحو: (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) [٢٢٩] .

ونحو : (وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم) [٢٣٠]

وهو أصح الأقوال في : عرفت زيدا أبو من هو .

وقال : [٢٣١]

لقد أذهلتني أم عمرو بكلمة أتصبر يوم البين أم لست تصبر

الرابع : أنه لا يكون تابعا لجملة ، بخلاف البدل نحو :

(اتبعوا المرسلين . اتبعوا من لا يسألكم أجرا) [٢٣٢]

ونحو : (أمدكم بما تعلمون . أمدكم بأنعام وبنين) [٢٣٣] وقوله : [٢٣٤]

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا (وإلا فكن في السر والجهر مسلما).

الخامس : أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو قوله تعالى : (ومن يفعل ذلك يلق أثاما . يضاعف له العذاب) [٢٣٥]

السادس : أنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان [٢٣٦]

كقراءة يعقوب [٢٣٧] :

(وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها) [٢٣٨]

بنصب كل الثانية ، [٢٣٩] فإنما قد اتصل بها ذكر سبب الجثو [٢٤٠] ، وكقول الحماسي [٢٤١]:

رويد بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غدا خيلي على سفوان

تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغي إذا ما غدت في المأزق المتداني

تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يد الحدثان

وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة [٢٤٢] من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه ، [٢٤٣] وحجتهم أن الشيء لا يبين نفسه [٢٤٤]

وفيه نظر من أوجه:

أحدها : أنه يقتضي أن البدل ليس مبينا للمبدل منه ، وليس كذلك ، ولهذا منع سيبويه : " مررت بي المسكين وبك المسكين " دون " به المسكين " وإنما يفارق البدل عطف البيان في أنه بمنزلة جملة أستؤنفت للتبيين ، والعطف تبيين بالمفرد المحض.

والثاني : أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدمنا اتجه كون الثاني بيانا بما فيه من زيادة الفائدة . وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قوله : [٢٤٥]

يا زيد زيد اليعملات الذبل (تطاول الليل هديت فأنزل) و [٢٤٦] :

يا تيم تيم عدى (لا أبا لكم لا يوقعنكم في سوء عمر)

إذا ضممت المنادى فيهما.

والثالث : أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردا ، وذلك في مثل قولك : يا زيد زيد ، إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد ، فإنك حين تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود ، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد. وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤبة : [٢٤٧]

(إني وأسطار سطرن سطرا) لقائل يا نصر نصر نصرا

إن الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل.

وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأول فقط فالثاني إما مصدر دعائي مثل : سقيا لك : أو مفعول به بتقدير: عليك، على أن المراد إغراء نصر بن سيار بحاجب له اسمه نصر على ما نقل أبو عبيدة. وقيل لو قدر أحدهما توكيدا لضما بغير تنوين كالمؤكد.

السابع : أنه ليس في نية إحلاله محل الأول ، بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو : يا زيد الحارث ، (٢٤٨)

وفي نحو " يا سعيد كرز " بالرفع (٢٤٩) أو " كرزا " بالنصب (٢٥٠) ، بخلاف : " يا سعيد كرز " بالضم ، فإنه بالعكس (٢٥١) ، وفي نحو : أنا الضارب الرجل زيد(٢٥٢)

وفي نحو : زيد أفضل الناس الرجال والنساء ، أو النساء والرجال (٢٥٣) .

وفي نحو : يا أيها الرجل غلام زيد (٢٥٤) .

وفي نحو : أي الرجلين زيد وعمرو جاءك (٢٥٥) .

وفي نحو : جاءني كلا أخويك زيد وعمرو (٢٥٦).

الثامن: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ، ولهذا امتنع أيضا البدل وتعين البيان في نحو قولك : هند قام عمرو أخوها (٢٥٧) ، ونحو: مررت برجل قام عمرو أخوه، ونحو: زيد ضربت عمرا أخاه (٢٥٨) .

الخاتمة

وبعد : فقد انتهيت بعون الله وتوفيقه من دراسة هذين التابعين، تلك الدراسة التي قمت خلالها بتناول هذين التابعين تحليلا وبسطا مبينا أحكام كل منهما وموقف النحويين من مسائلهما عارضا ما اتفق عليه وما اختلف فيه مرجحا ومختارا ما رأيت أنه الأرجح والمختار لتوافر أدلة ترجيحه واختياره .

ثم أتبعت الحديث عنهما بعد التحليل والتعليل ببيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين التابعين وذلك في دراسة مقارنة بينهما ، وأرى أن هذا البحث يعطينا العديد من النتائج التي لا غنى لدارس النحو والباحث فيه عنها وهي:

أولا : توضيح ما يعتري هذين التابعين من لبس أو غموض في بعض مسائلهما .

ثانيا : دراسة ما اختلفت فيه كلمة النحويين في المسائل النحوية التي تتعلق بالتابعين وترجيح ما تضافرت الأدلة لترجيحه.

ثالثا : تذليل وتيسير دراسة التابعين بالبيان والتوضيح التام لكل منهما حتى لا يقع خلط بينهما أو لبس في مسائلهما .

رابعا : إظهار مواقف النحويين من التابعين لبيان الجهد الرائع لهؤلاء السادة الأفاضل في الدراسات النحوية وإبراز فضلهم فيما وضعوه وتركوه من تراث نحوي عظيم .

خامسا : وضح جليا من خلال ما عرضته وتناولته فضل كتاب الله تعالى على هذا العلم فما أكثر شواهد القرآن الكريم التي تم الاستشهاد بها للتابعين ، وهذا أصدق دليل على أن القرآن الكريم هو النبع الصادق الأول الذي ينبغي أن يكون أساس التقعيد للنحو العربي ، وفي هذا تخفيف من جفاف وصعوبة هذا العلم .

سادسا : بمثل هذا البحث يظهر في جلاء حاجة التوابع إلى البحث والدراسة فقد بدا واضحاً مدى اهتمام النحويين بها .

سابعا : مكتبتنا العربية في حاجة إلى إثرائها بمثل تلك الدراسات النحوية خدمة لهذا العلم الجليل والدراسة وللسان العربي المبين.

هذا والله من وراء القصد أسأله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم.

المراجع

القرآن الكريم

ارتشاف الضرب ، لأبي حيان، تحقيق الدكتور النماس .
أسرار العربية ، للأنباري كمال الدين أبو البركات الأنباري .
الأشباه والنظائر ، للسيوطي
إعراب القرآن ـــــ إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري
الأعلام للزركلي ، خير الدين الزركلي .
الأمالي ، لأبي علي القالي
أنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي
الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق الشيخ محيي الدين.
البحر المحيط ، لأبي حيان النحوي .
بغية الوعاة ، للسيوطي .
البيان في أعراب القرآن ، للأنباري .
تاج العروس ، للزبيدي .
تذكرة النحاة ، لأبي حيان .
التكملة ، لأبن الآبار
حاشية الجمل على الجلالين
حاشية الصبان علي شرح الأشموني ، للصبان عيسى البابي الحلبي .
حاشية يس على التصريح – ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي .
حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي .
خزانة الأدب ، للبغدادي .
الخصائص ،لابن جني .
دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ / عضيمة .
الدرر الكافية ، لابن حجر

الدرر اللوامع . للشنقيطي .
ديوان امرئ القيس
ديوان رؤبة
ديوان عبيد الله ابن قيس الرقيات .
ديوان كثير عزة – بيروت .
ديوان المرار الأسدى .
شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي .
شرح التسهيل لأبن مالك .
شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري الحلبي .
شرح شذور الذهب ، لابن هشام
شرح شواهد المغنى ، للسيوطي
شرح شواهد المغني للسيوطي
شرح عمدة الحافظ – لابن مالك .
شرح الكافية ، للرضي
شرح الكافية الشافية ، لابن مالك
شرح المفصل ، لابن يعيش
شرح المقتصد ، للجرجاني
شعر الأخطل
شفاء الغليل ، للشهاب الخفاجي
طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي
طبقات الشافعية ، للأسنوي .
طبقات القراء ، لابن الجوزي .

الفهرست ، لابن النديم
فوات الوفيات ، لابن شاكر الكتبي .
الكتاب ، لسيبويه
الكشاف ، للزمخشري .
لسان العرب ، لبن منظور .
مجالس ثعلب ، لثعلب .
المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن مالك .
مشكل أعراب القرآن لمكي
معاني القرآن ، للفراء
معجم الأدباء ، لياقوت الحموي .
معجم البلدان ، لياقوت الحموي .
مغني اللبيب ، لابن هشام .
المقاصد النحوية ، للعيني .
المقتضب ، للمبرد .
المقدمة المحسبة في علم النحو ، لابن بابشاذ .
المقرب ، لابن عصفور .
نتائج الفكر ، للسهيلي .
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بردي .
نشأة النحو ، للشيخ طنطاوي .
النكت الحسان ، لأبي حيان .
همع الهوامع ، للسيوطي .

الهوامش والإحالات

(١) الكوفيون يسمونه الترجمة، قال أبو حيان: وسمى به لأنه تكرار الأول لزيادة بيانه، فكأنك رددته على نفسه بخلاف النعت والتأكيد والبدل. ارتشاف الضرب ٢/٦٠ والهمع ٣/١٥٩.

(٢) رجز لأعرابي في خزانة الأدب ٥/١٥٤، ١٥٦، ولأعرابي في شرح التصريح ١/١٢١ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٤٧، وشرح شذور الذهب ٥٦١، والشاهد فيه قوله: "أبو حفص عمر" حيث جاء عطف البيان معرفة في قوله:" أبو حفص عمر" .

(٣) النور آية (٣٥) يقول أبو حيان في البحر: و"(زيتونة) بدل من (شجرة)، وجوز بعضهم فيه أن يكون عطف بيان، ولا يجوز على مذهب البصريين لأن عطف البيان عندهم لا يكون إلا في المعارف وأجاز الكوفيون وتبعهم الفارسي أن يكون في النكرات" ٨/٤٦.

(٤) كالطول والقصر والعلم والفهم والذكاء.

(٥) يقول الزمخشري في إعراب قوله تعالى: (ملك الناس إله الناس) فإن قلت:(ملك الناس. إله الناس) ما هما من رب الناس؟ قلت: هما عطف بيان كقولك: سيرة أبي حفص عمر الفاروق. بين بملك الناس، ثم زيد بيانا "بإله الناس"، لأنه قد يقال لغيره: رب الناس كقوله: (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) وقد يقال: ملك الناس، وأما إله الناس فخاص لا شركة فيه فجعل غاية للبيان،فإن قلت: فهلا اكتفى بإظهار المضاف إليه الذي هو الناس مرة واحدة؟ قلت: لأن عطف البيان للبيان فكان مظنة للإظهار دون الإضمار. الكشاف٤/٣٢٠ وقد أعرب غير الزمخشري قوله تعالى: (ملك الناس إله الناس) بدلا أو نعتا. البحر ١٠/٥٧٨ ومشكل إعراب القرآن ٢/٨٥٦ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/١٣١

(٦) الهمع ٣/١٦٠، والصبان ٣/٨٦، والتصريح ٢/١٣١.

(٧) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، نشأ بفسا من بلاد فارس، ثم ورد بغداد فأخذ النحو عن الزجاج ومبرمان وابن السراج وغيرهم، ومن مصنفاته :الإغفال والإيضاح والتكملة والمسائل والحجة. توفى سنة ٣٧٧ هـ ، ترجمته في: الأعلام ٢/١٨٠ ، ١٧٩، وأنباه الرواة ١/٢٧٣ ، والنشأة ١٧٧ – ١٧٨.

(٨) محمود بن عمر ولد سنة ٤٦٧ هـ بزمخشر من خوارزم فنسب إليها، أقبل منذ نعومة أظفاره على العلوم اللغوية والدينية، ورحل طالبا العلم إلى بخارى وبغداد، وجاور بمكة حقبة طويلة، وله مصنفات كثيرة منها: الكشاف والمفصل والأنموذج توفى سنة ٥٣٨ هـ ترجمته في معجم الأدباء ١٩/٢٦، ومعجم البلدان في مادة زمخشر، وابن خلكان ٢/٨١.

(٩) إبراهيم آية ١٦ في الكشاف ٣٧١/٢: فإن قلت: ما وجه قوله تعالى: (من ماء صديد)؟ قلت: صديد عطف بيان لـ (ماء)، قال (ويسقي من ماء) فأبهمه إبهاما، ثم بينه بقوله: (صديد).
وفي البحر ٤١٩/٦: وقال الزمخشري: (صديد) عطف بيان ل ماء . . والبصريون لا يجيزون عطف البيان في النكرات، وأجازه الكوفيون، وتبعهم الفارسي فأعرب (زيتونة) عطف بيان ل (شجرة مباركة)، فعلى رأى البصريين لا يجوز أن يكون قوله: صديد عطف بيان، وقال الحوفي: (صديد) نعت ل (ماء).

(١٠) المائدة آية ٩٥ في البحر ٣٦٧/٣ : قرأ الصاحبان بالإضافة ، والإضافة تكون بأدنى ملابسة إذ الكفارة تكون كفارة هدي وكفارة طعام وكفارة صيام ، وقرأ باقي السبعة بالتنوين ورفع طعام ، وقرأ كذلك الأعرج وعيسى بن عمر إلا أنهما أفردا (مسكين) على أنه اسم جنس قال أبو علي : طعام عطف بيان ، لأن الطعام هو الكفارة . انتهي ، وهذا على غير مذهب البصريين ، لأنهم شرطوا في البيان أن يكون في المعارف لا في النكرات ، فالأولى أن يعرب بدلا.

(١١) سبأ آية ١٦ . وعن تنوين (أكل) يقول الزمخشري:" ووجه من نون أصله: ذواتي أكْل أكُل خمط فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . أو وصف الأكل بالخمط . . الكشاف ٣٨٥/٣ وذكر أبو حيان قراءة تنوين (أكل) ونسبها إلى الجمهور ثم ذكر تخريج الزمخشري السابق لهذه القراءة وقال: والوصف بالأسماء لا يطرد وإن كان قد جاء فيه شيء نحو قولهم: مررت بقاع عرفج كله، وقال أبو علي: البدل في هذا لا يحسن، لأن الخمط ليس بالأكل نفسه انتهى، وهو جائز على ما قاله الزمخشري، لأن البدل حقيقة هو ذلك المحذوف، فلما حذف أعرب ما قام مقامه بإعرابه، قال أبو علي والصفة أيضا كذلك، يريد: لا بجنتين لأن الخمط اسم لا صفة ، وأحسن ما فيه عطف البيان، كأنه بين أن الأكل هذه الشجرة ومنها. انتهى، وهذا لا يجوز على مذهب البصريين، إذ شرط عطف البيان أن يكون معرفة وما قبله معرفة،ولا يجيز ذلك في النكرة من النكرة إلا الكوفيون،فأبو علي أخذ بقولهم في هذه المسألة." البحر ٥٣٦/٨.

(١٢) النور آية ٣٥.

(١٣) ص آية ٤٩ – ٥٠ وفيهما يقول الزمخشري، (جنات عدن) معرفة لقوله : (جنات عدن التي وعد الرحمن) وانتصابها على أنها عطف بيان لحسن مآب . . "الكشاف ٣٧٨/٣ وقد تناول أبو حيان ما ذكره الزمخشري فقال: " ولا يتعين أن يكون (جنات عدن) معرفة بالدليل الذي استدل به وهو قوله تعالى: (جنات عدن التي) لأنه اعتقد أن (التي) صفة لجنات عدن، ولا يتعين ما ذكره إذ يجوز أن تكون (التي) بدلا من جنات عدن؛ ألا

ترى أن الذي والتي وجموعهما تستعمل استعمال الأسماء فتلى العوامل، ولا يلـــزم أن تكون صفة، وأما انتصابها على أنها عطف بيان فلا يجوز لأن النحويين في ذلـــك علـــى مذهبين أحدهما: أن ذلك لا يكون إلا في المعارف فلا يكون عطف بيان إلا تابعا لمعرفة وهو مذهب البصريين، والثاني: أنه يجوز أن يكون في النكرات فيكون عطف البيان تابعا لنكرة كما تكون المعرفة فيه تابعة لمعرفة وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي وأمـــا تخالفهما في التنكير والتعريف فلم يذهب إليه أحد سوى هذا المصـــنف . . " البحـــر ١٦٦/٩.

(١٤) الهمع ١٦٠/٣.

(١٥) عمر بن محمد المكني بأبي علي المتوفى سنة ٦٤٥ هـــ تلميذ السهيلي والجزولي، كـــان إمام عصره في العربية غير مدافع، برع في تلاميذه جلة من النحويين، وله تعليق علـــى كتاب سيبويه وشرحان على الجزولية ومصنف في النحو سماه التوطئة . ترجمته في أنباه الرواة ٣٣٢/٢ والبغية ص ٣٦٤ ، وابن خلكان ٣٢٦/١.

(١٦) شرح التسهيل ٣٢٦/٣.

(١٧) يقول الناظم: فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين

(١٨) في شرح التسهيل أن استعمال عطف البيان مطلقا دون اشتراط التوافق في التعريف والتنكير مذهب الفراء وغيره من الكوفيين، وهو أيضا مذهب الزمخشري، فإنه حكم بذلك في موضع من الكشاف، وهو أيضا مذهب أبي علي الفارسي فإنه أجاز العطف والإبدال في مقام من قوله تعالى: (فيه آيات بينات مقام إبراهيم)، فجعله عطف بيان مع كونه معرفة، و(آيات) نكرة، وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يلتفت إليه. شرح التسهيل ٣٢٦/٣.

(١٩) آل عمران آية ٩٧.

(٢٠) في الكشاف ٤٤٧/١-٤٤٨: " (مقام إبراهيم) عطف بيان لقوله: (آيات بينات)، فإن قلت: كيف صح بيان الجماعة بالواحد؟ قلت: فيه وجهان: أحدهما: أن يجعل وحـــده بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله ونبوة إبراهيم من تأثير قدمه في حجر صلد كقوله تعالى: (إن إبراهيم كان أمة)، والثاني: اشتماله على الآيات لأن أثر القدم في الصخرة الصماء آية، وإلانة الصخر دون بعض آية، وإبقاؤه دون ســـائر آيات الأنبياء عليهم السلام آية لإبراهيم خاصة وحفظه مع كثرة أعدائه من المشركين وأهل الكتاب والملاحدة ألوف سنين آية.

ويجوز أن يراد فيه آيات بينات مقام إبراهيم وأمن من دخله لأن الاثنين نوع مـــن الجمـــع كالثلاثة والأربعة، ويجوز أن تذكر هاتان الآيتان ويطوى ذكر غيرهما دلالة على تكاثر

الآيات كأنه قيل فيه آيات بينات مقام إبراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما ونحوه في طي الذكر قول جرير:

كانت حنيفة أثلاثا فثلثهمو من العبيد وثلث من مواليها

ومنه قوله عليه الصلاة السلام : "حبب إلى من دنياكم ثلاث: "الطيب والنساء وقرة عيني في الصلاة ".

وقرأ ابن عباس وأبي ومجاهد وأبو جعفر المدني في رواية قتيبة: (آية بينة) على التوحيد، وفيها دليل على أن (مقام إبراهيم) واقع وحده عطف بيان.

فإن قلت: كيف أجزت أن يكون مقام إبراهيم والأمن عطف بيان للآيات وقوله: (ومن دخله كان آمنا) جملة مستأنفة إما ابتدائية وإما شرطية؟ قلت: أجزت ذلك من حيث المعنى لأن قوله: (ومن دخله كان آمنا) دل على أمن داخله، فكأنه قيل: فيه آية بينة من دخله كان آمنا صح لأنه في معنى قولك: فيه آية بينة أمن من دخله"

وقد نقل أبو حيان ما ذكره الزمخشري وناقشه فقال عن إعراب (مقام إبراهيم) عطف بيان لـ (آيات بينات) ولم يذكر الزمخشري في إعراب (مقام إبراهيم) إلا أنه عطف بيان لقوله: (آيات بينات) ، ورد عليه ذلك، لأن (آيات) نكرة، ومقام إبراهيم معرفة، ولا يجوز التخالف في عطف البيان، وقوله مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين فلا يلتفت إليه وحكم عطف البيان عند الكوفيين حكم النعت، فتتبع النكرة النكرة والمعرفة المعرفة . وقد تبعهم في ذلك أبو علي الفارسي وأما عند البصريين فلا يجوز إلا أن يكونا معرفتين ولا يجوز أن يكونا نكرتين، وما أعربه الكوفيون ومن وافقهم عطف بيان وهو نكرة على النكرة قبله أعربه البصريون بدلا، ولم يقم لهم دليل على تعيين عطف البيان في النكرة فينبغي أن لا يجوز.

والأولى والأصوب في إعراب (مقام إبراهيم) أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: أحدها، أي أحد تلك الآيات البينات مقام إبراهيم . . .

أو مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: منها، أي: من الآيات البينات مقام إبراهيم . . .

وأما على قراءة من قرأ: (آية بينة) بالتوحيد فإعرابه بدلا، وهو بدل معرفة من نكرة موصوفة كقوله تعالى: (وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم. صراط الله) . . . " البحر ٢٧٢/٣.

(٢١) شرح الرضي على الكافية ٣٣٩/٢

(٢٢) في شرح التسهيل ٣٠٧/٣ ، ٣٠٨: " والأكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص أو مساويا له، فالأول نحو: رأيت الرجل الصالح . ولا يمتنع كونه أخص من المنعوت كرجل فصيح ولحان ومهذار وضحاك وأفاق، وغلام يافع ومراهق، وجارية

عروب وشموع وخود وضناك ، وماء فرات وأجاج ، وتمر برني وشهريز، وعنب ملاحي، ورمان أمليس وملح داراني، وأمثال ذلك كثيرة. قال أبو علي الشلوبين: الفراء ينعت الأعم بالأخص، وهو الصحيح، وحكى عنه: مررت بالرجل أخيك على النعت ".

(٢٣) عمرو بن عثمان بن قنبر اشتهر بلقبه سيبويه من موالي بني الحارث بن كعب ، ولد بقرية من قرى شيراز تسمى البيضاء، قدم البصرة وهو لا يزال غلاما ناشئا ولزم حلقة حماد بن سلمة بن دينار ثم انتقل إلى حلقات النحويين واللغويين واختص بالخليل بن أحمد، اختلف في وفاته والأرجح أنه توفى سنة ١٨٠ هـ . مراتب النحويين ٦٥ والزبيدي ٦٦ وبغية الوعاة ٣٦٦ وأنباه الرواة ٣٤٦/٣ وتاج العروس ٣٠٥/١.

(٢٤) في الكتاب ٣٠٦/١ " وتقول يا هذا ذا الجمة كقولك : يا زيد ذا الجمة ليس بين أحد فيه اختلاف وفيه أيضا ٣٠٦/١ وإنما قلت: " يا هذا ذا الجمة لأن " ذا الجمة " لا توصف به الأسماء المبهمة إنما يكون بدلا أو عطفا على الاسم ."

(٢٥) شرح التسهيل ٣٢٦/٣ وقوله: " وتبين دليل ذلك هناك " يقصد به ما جاء في شرح التسهيل ٣٢٠/٣ ، ٣٢١ من قوله: " ولا ينعت ـــــ أي: اسم الإشارة – إلا بمصحوب أل ، وإن كان مصحوب أل جامدا محضا كمررت بذلك الرجل فهو عطف بيان لا نعت لأنه غير مشتق ولا مؤول بمشتق. وأكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه وهو غير صحيح، فإن عطف البيان يقصد به في الجوامد من تكميل المتبوع ما يقصد بالنعت المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أخص منه، كما يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت. وقد هدي أبو محمد بن السيد إلى الحق في هذه المسألة فجعل ما تبع اسم الإشارة من الرجل ونحوه عطف بيان وكذا فعل ابن جنى حكاه أبو علي الشلوبين".

(٢٦) يرى الجرجاني أن عطف البيان يأتي إذا زاد أحد الاسمين على الآخر بأن كان التابع معروفا به عن المتبوع. شرح المقتصد ٦٢٧/٢.

(٢٧) جاء في الكشاف خلاف ما نسب إلى الزمخشري من اشتراطه زيادة تخصص عطف البيان عن متبوعه فعند الحديث عن قول الله تعالى (واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي) قال:"وزيرا، وهارون" مفعولا قوله: إجعل، قدم ثانيهما على أولهما عناية بأمر الوزارة، أو: لي وزيرا مفعولا، وهارون عطف بيان للوزير، وأخي في الوجهين بدل من هارون، وإن جعله – أي: أخي – عطف بيان آخر جاز وحسن " الكشاف ٥٣٥/٢ فالأول وهو المتبوع – هارون أشهر وأخص من الثاني – عطف بيان لـ (أخي).

قال أبو حيان معقبا على ما ذكره الزمخشري: "ويبعد فيه – أي: في " أخي " ـــــ عطف البيان لأن الأكثر في عطف البيان أن يكون الأول دونه في الشهرة، والأمر هنا بالعكس." البحر ٣٢٨/٧

(٢٨) الكافية الشافية ١١٩٣ – ١١٩٤.

(٢٩) قال الزرقاني : " فإن قلت ": الاختصاص بالنسبة للنكرات كما تقدم في النعت فكيف جعله في المعارف؟ الجواب، أن معنى أخص أعرف كما يقال في المعارف: أخصها الضمير ثم العلم الخ.... حاشية يس على التصريح ١٣٢/٢.

(٣٠) قد تمنع المخالفة لاحتمال أن سيبويه بني ذلك على أن "أل" في الجمة لتعريف الحضور، فمدخولها يفيد الجنس بذلك، والحضور بدخولها. والإشارة إنما تدل على الحضور كما حقق ذلك ابن عصفور ..، وإن كان مخالفا لإطلاقهم أن الإشارة أعرف من مصحوب "أل" يس على التصريح ١٣٢/٢.

(٣١) قد يقال: أي فرق بين أوضح وأجلى، وهل يكون الأجلى غير واضح حتى يعترض على من يشترط كونه أوضح ولا يعترض على من يشترط كونه أجلى، ولاشك أن كون الشيء أوضح وأجلى إنما هو باعتبار الأعرفية يس على التصريح ١٣٢/٢.

(٣٢) شرح التصريح على التوضيح ١٣٢/٢.

(٣٣) أي:أعرف ، وإنما أوجب أوضحية البيان من المبين ، ولم يوجب أحد أوضحية النعت من المنعوت؛ لأن قصد الإيضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت؛ لأن البيان يوضح المبين ببيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت . الصبان على الأشموني ٨٦/٣.

(٣٤) لم يجعل " ذا الجمة " نعتا ، لأن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا محلى بأل . الصبان علي الأشموني ٨٦/٣.

(٣٥) الصبان علي الأشموني ٨٦/٣.

(٣٦) يقول أبو حيان:" وقال بعض أصحابنا لا خلاف في كون المضمر لا يكون عطف بيان، ولا يجرى هو على اسم عطف بيان ، ثم ناقض فقال في نحو: ما قدموا إلا زيدا ، إن إلا زيدا وإن أعربه نعتا فإن النحويين يعنون به أنه عطف بيان للضمير في قاموا" الارتشاف ٦٠٥/٢.

(٣٧) المائدة آية ١١٧ وقد تحدث الزمخشري عن " أن " في هذه الآية فذكر أنها تكون مفسرة وإما أن تكون موصولة، فإن كانت مفسرة لم يكن لها بد من مفسر ، والمفسر إما فعل القول وإما فعل الأمر ، وكلاهما لا وجه له ، أما فعل القول فيحكي بعده الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير ، لا نقول : ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله ، ولكن

ما قلت لهم إلا اعبدوا الله، وأما فعل الأمر فمسند إلى ضمير الله عز وجل، فلو فسرته بـــ اعبدوا الله ربي وربكم لم يستقم لأن الله تعالى لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم.

وإن كانت موصولة بالفعل لم تخل من أن تكون بدلا من " ما أمرتني به " أو من الهاء في بـــه، وكلاهما غير مستقيم، لأن البدل هو الذي يقوم مقام المبدل منه، ولا يقال: ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله يعنى ما قلت لهم إلا عبادته، لأن العبادة لا تقال، وكذلك إذا جعلته بدلا من الهاء لأنك لو أقمت " أن اعبدوا " مقام الهاء فقلت: إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله لم يصح لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته، فإن قلت: فكيف يصنع ؟ قلـــت: يحمل فعل القول على معناه، لأن معنى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به: ما أمرتهم إلا مـــا أمرتني به حتى يستقيم تفسيره بأن اعبدوا الله ربي وربكم . ويجـــوز أن تكـــون " أن " موصولة عطف بيان للهاء لا بدلا. الكشاف ٦٥٦/١ ، ٦٧٥. وقد ذكر أبو حيان أن الحوفي وابن عطية أعربا "أن" في الآية مفسرة لا موضع لها من الإعـــراب، ويصـــح أن يكون بدلا من الضمير في "به" وزاد ابن عطية أنه يصح أن يكون في محل خفض علـــى تقدير بـــ " أن اعبدوا " . كما ذكر أن أبا البقاء أجاز الجر على البدل من الهاء والرفع على إضمار " هو " والنصب على إضمار أعني أو بدلا من موضع " به " قال: ولا يجوز أن تكون بمعنى " أن " المفسرة لأن القول قد صرح به و " أن " لا تكون مع التصريح بالقول.

وتناول أبو حيان ما ذكره الزمخشري في كشافه ثم قال: وأما قوله: وأما فعل الأمر إلى آخـــر المنع، وقوله: لأن الله تعالى لا يقول: اعبدوا الله ربي وربكم، فإنما لم يستقم لأنه جعـــل الجملة وما بعدها مضمومة إلى فعل الأمر، ويستقيم أن يكون فعل الأمر مفسرا بقوله: "اعبدوا الله" ويكون "ربي وربكم " من كلام عيسى على إضمار أعني، أي: أعـــني ربي وربكم لا على الصفة التي فهمها الزمخشري فلم يستقم ذلك عنده.

وأما قوله: لأن العبادة لا تقال فصحيح، لكن ذلك يصح على حذف مضاف، أي: ما قلـــت لهم إلا القول الذي أمرتني به قول عبادة الله أي: القول المتضمن عبادة الله. وأما قولـــه لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته فلا يلزم في كل بدل أن يحل محل المبدل منه، ألا ترى إلى تجويز النحويين: زيد مررت به أبي عبدالله، ولو قلت: زيد مررت بأبي عبدالله لم يجز ذلك عندهم إلا على رأي الأخفش. وأما قوله: عطف بيان للهاء فهذا فيه بعد لأن عطف البيان أكثره بالجوامد الأعلام. وما اختاره الزمخشري وجوزه غيره من كون " أن " مفسرة لا يصح لأنها جاءت، بعد " إلا "وكل ما كان بعد "إلا" المستثنى بها، فلا بد أن يكون له موضع من الإعراب و " أن ". التفسيرية لا موضـــع لهـــا مـــن الإعـــراب. ٤١٩/٤١٨/٤ وليس أبو حيان وحده هو الذي تتبع الزمخشري فرد ما ذكره فقد رد

ابن هشام ما ذهب إليه الزمخشري من منع إعراب " أن اعبدوا الله " بدلا من الضمير في " به " بحجة أن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ـــ رده بأنه لا أثر لتقدير عدم العائد مع وجوده حسا، قال ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوى التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه، ويرد ذلك قوله تعالى " وإذ ابتلى إبراهيم ربه " والإجماع.

الصبان علي الأشموني ٨٨/٦ ومغنى اللبيب ٤٩ ، ٥٩٣ وإذا كان أبو حيان وابن هشام قد ردا ما رأى الزمخشري جوازه من إعراب " أن اعبدوا الله " عطف بيان للهاء في " به " بحجة أن عطف البيان في الجوامد نظير النعت في المشتق فإن الدماميني انتصر للزمخشري ورجح جواز كونه عطف بيان قال: ولا يلزم من كون شيء نظير آخر أن يعطي سائر أحكامه، ألا ترى أن المنادى الفرد المعين بمنزله ضمير المخاطب، ولذلك بني، والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور، ومع ذلك لا يمنع نعت المنادى عند الجمهور. الصبان ٨٨/٣.

(٣٨) أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح نحو قول الله تعالى: (وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم) أوذم نحو: مررت به الخبيث، أو ترحم نحو قوله:

قد أصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمه أن ينام البائسا

فعلى هذا لا يمتنع في عطف البيان على رأي الكسائي . ينظر المغنى ٥٩٣.

(٣٩) الصبان على الأشمونى ٨٨/٣.

(٤٠) نحو: قرأت عن عمر أبي حفص وأعجبت بأبي حفص عمر.

(٤١) نحو: أعجبني عمر الفاروق وأحببت أبا حفص الفاروق.

(٤٢) ارتشاف الضرب ٦٠٥/٢

(٤٣) همع الهوامع ١٦٠/٣

(٢) حاشية الصبان ٨٦/٣

(٤٥) سبق الحديث عنه

(٤٦) شرح المفصل ٧١/٣

(٤٧) شرح المقتصد على الإيضاح ٩٢٧/٢

(٤٨) إبراهيم آية ١٦.

(٢) سبأ آية ١٦

(٣) النور آية ٣٥

(٥١) الأعراف آية ٦٥ وهود آية ٥٠ وعنها يقول أبو حيان في البحر ١٦٦/٦ و "هودا " بدل أو عطف بيان.

(٥٢) الأعراف آية ١٤٢ وفي إملاء ما من به الرحمن للعكبرى حاشية الجمل ٦١/٣ و " هارون " بدل أو عطف بيان ..... "

(٥٣) الأعراف آية ٨٥ وهود آية ٨٤.

(٥٤) إبراهيم آية ٢٨.

(٥٥) الأعراف آية ١٦٩.

(٥٦) الحجر آية ٦٦.

(٥٧) في الإملاء بحاشية الجمل ٤٣٤/٣: " أن دابر" هو بدل من ذلك أو من الأمر جعلته بيانا، وقيل تقديره بأن فحذف حرف الجر ".

(٥٨) الشعراء الآيتان ١١/١٠.

(٥٩) البحر المحيط ١٤٢/٨ يقول أبو حيان: " قوم فرعون " قيل بدل من القوم الظالمين، والأجود أن يكون عطف بيان لأنهما عبارتان يعتقبان على مدلول واحد .. إذ كل واحد من عطف البيان ومتبوعه مستقل بالإسناد ولما كان القوم الظالمين يوهم الاشتراك أتى عطف البيان بإزالته إذ هو أشهر.

(٦٠) غافر الآيتان ٣١/٣٠.

(٦١) في البحر المحيط ٢٥٥/٩: "(مثل داب) قال ابن عطية: بدل، وقال الزمخشرى: عطف بيان " .

(٦٢) يقول الناظم :التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا

وتسميته بدلا إنما هي في اصطلاح البصريين، وهو عند الكوفيين: الترجمة أو التبيين أو التكرير.

فقد ذكر الأخفش أن الكوفيين يسمونه الترجمة والتبيين، وذكر ابن كيسان أنهم يسمونه التكرير. الصبان على الأشموني ١٢٣/٣، والتصريح ١٥٥/٢، والهمع ١٧٦/٣ وقد عرفه ابن عصفور بقوله: " البدل: إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبيين الأول، أو تأكيده، وعلى أن ينوى بالأول منهما الطرح معنى لا لفظا، فمثال مجيئه للتبيين قولك: قام أخوك زيد، ومثال مجيئه للتأكيد: جدعت زيدا أنفه، فمعلوم من قولك: جدعت زيدا أن المجدوع أنفه " المقرب ٣٢١.

(٦٣) يجوز في البدل من المجرور أن يكون بواسطة كإعادة الجار الداخل على المبدل منه في نحو قول الله تعالى:(لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) فقد أعيد حرف الجر اللام المذكور مع المبدل منه (لكم) مع البدل (لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) وكقوله تعالى:(ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا و آخرنا) فقد أعيد حرف الجر اللام المذكور مع المبدل منه(لنا) مع البدل(لأولنا

وآخرنا) وهذه الإعادة خاصة بحروف الجر، وهي إعادة جائزة لا واجبة.حاشية الصبان٣/١٢٣،وحاشية الخضيري٢/٦٨

(٦٤) عطف النسق ثلاثة أنواع:

الأول: ما ليس مقصودا بالحكم أصلا، وهو المعطوف بلا بعد الإيجاب، وببل ولكن بعد النفي نحو: أقبل محمد لا خالد، وما أقبل محمد بل خالد، أو لكن خالد، أما المعطوف بلا فلأن الحكم المنسوب إلى السابق منفي عن التابع بلا، وأما المعطوف ببل ولكن فلأن المقصود بالحكم السابق المنفي هو الأول وحده.

الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله، فليس مقصودا وحده، وذلك المعطوف بالواو إثباتا ونفيا نحو: أقبل محمد وخالد، وما أقبل محمد ولا خالد وهذان النوعان. الأول والثاني خارجان بما خرج به النعت والتوكيد وعطف البيان، ذلك أن المقصود في الأول هو المتبوع، وليس التابع هو المقصود وحده في الثاني.

الثالث: ما هو مقصود بالحكم وحده دون ما قبله، وهو المعطوف ببل بعد الإثبات، وهو خارج بكونه بواسطة.التصريح ٢/١٥٥ بتصرف .

(٦٥) أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ، سمع من أبيه في الأنبار ثم نزح إلى بغداد وتعلم بالمدرسة النظامية فأخذ عن الجواليقي ولازم ابن الشجري وتبحر في علوم العربية وترك مصنفات كثيرة منها: أسرار العربية والإنصاف ونزهة الألبا توفى سنة ٥٧٧ هـ نشأة النحو ١٧٧/١٧٨.

(٦٦) الزخرف آية ٣٣.

(٦٧) الأعراف آية ٧٥.

(٦٨) الذي يظهر من كلام سيبويه أن هذا مذهبه – العامل في البدل هو العامل في المبدل– يقول: " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول " الكتاب ١/١٥٠.

(٦٩) أسرار العربية ٢٦٥/ ٢٦٦.

(٧٠) الأعراف آية ٧٥.

(٧١) الزخرف آية ٣٣.

(٧٢) الإنصاف ١/٨٣.

(٧٣) كلامه هذا يعني أن المبدل منه ينوى به الطرح وقد تحدث عن ذلك ابن بابشاذ في مقدمته فذكر أن ذلك خلاف مذهب سيبويه، وأن الذي يرى أن المبدل منه على نية الطرح هو المبرد لأنه اعتقد أن تسميته بدلا يوجب أن يكون المبدل منه مطرحا، وظاهر كلام المبرد يوحي بذلك، وأن كان الصحيح أنه لم يقل بذلك، والظاهر أن تفرق المسائل

في المقتضب وغيره من كلام المبرد أدى إلى غموض بعض مسائله كما حدث مع سيبويه.المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٤٢٣/٢

يقول المبرد في المقتضب ٢١١/٤: " اعلم أن البدل في جميع العربية يحل محل المبدل منه وذلك قولك: مررت برجل زيد، وبأخيك أبي عبدالله، فكأنك قلت: مررت بزيد، ومررت بأبي عبدالله، فعلى هذا تقول: يا زيد أبا عبدالله، فتنصب أبا عبدالله نعتا كان أو بدلا، لأنك إن أبدلته منه فكأنك قلت: يا أبا عبدالله ،... " ويقول في مكان آخر منه ٢٩٥/٤: ولكن قيل بدل لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له"

وفي موضع ثالث يقول: " وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام، إنما أبدلت للتبيين. ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول: زيد مررت به أبي عبدالله، لأنك لو لم تعتد بالهاء، فقلت: زيد مررت بأبي عبدالله كان خلفا، لأنك جعلت زيدا ابتداء ولم ترد عليه شيئا، فالمبدل منه مثبت في الكلام. وإنما سمي البدل بدلا لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة " . المقتضب ٣٩٩/٤.

(٧٤) شرح المقتصد ٢٩٢/٢ ، ٩٣٠.

(٧٥) الأعراف آية ٧٥.

(٧٦) الزخرف آية ٣٣.

(٧٧) شرح المفصل ٧٦/٣.

(٧٨) يعيش بن علي بن يعيش ولد سنة ٥٥٦ هـ رحل إلى بغداد ودمشق يتلقى عن الشيوخ وعاد إلى حلب وتوفى سنة ٦٤٣هـ ومن أهم مصنفاته النحوية شرحه علي مفصل الزمخشري. بغية الوعاة ٤١٩.

(٧٩) أبوالحسن سعيد بن مسعدة فارسي الأصل مثل سيبويه وقد لزمه وأخذ عنه كل ما عنده وروى عنه كتابه وهو أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه توفى سنة ٢١١ هـ وله مصنفات عدة منها: المسائل الكبيرة والأوسط والمقاييس والاشتقاق والمسائل الصغيرة. ترجمته في الفهرست ص ٨٣ وأنباه الرواة ٣٤٢/١ والبغية ص ٢٥٨.

(٨٠) أبو الحسن علي بن عيسى نشأ بالرمان بمدينة واسط أخذ عن الزجاج وابن دريد وابن السراج من مؤلفاته شرح كتاب سيبويه وشرح مقتضب المبرد، وأصول ابن السراج توفى سنة ٣٨٤ هـ . النشأة ١٧٣.

(٨١) الزخرف آية ٣٣.

(٨٢) شرح المفصل ٦٧/٣.

(٨٣) المبرد: محمد بن يزيد الأزدي إمام نحاة البصرة في عصره، ولد بها سنة ٢١٠ هـ وقيل سنة ٢٠٧ هـ وقيل سنة ١٩٥ هـ أقبل منذ نعومة أظافره على التزود من اللغة،

وشغف بها من النحو و التصريف. توفى سنة ٢٨٥ هـ وقيل سنة ٢٨٦ هـ . الفهرست ٩٣ ونزهة ألالبا ٢١٧ وبغية الوعاة ١١٦.

(٨٤) أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان، ولد بسيراف سنة ٢٨٠ هـ خرج إلى عمان وتفقه على شيوخها ثم تحول إلى بغداد فدرس اللغة على ابن دريد والنحو على ابن السراج والقراءات على ابن مجاهد. توفى سنة ٣٦٨هـ ترجمته في نزهة الألبا ٣٠٧ وأنباه الرواة ٣١٣/١.

(٨٥) عجز بيت من البسيط والبيت بتمام هو:

قالت بنو عامر خالو بني أسد يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٢ والإنصاف ٣٣٠/١ وتذكرة النحاة ٦٦٥ والدرر١٩/٣ وقوله: خالو أي: قاطعوا وتاركوا وضرارا منصوب على الحال من الجهل، والشاهد في قوله: " يا بؤس للجهل " حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه توكيدا.

(٨٦) المؤمنون آية ٣٥.

(٨٧) التوبة آية ٦٣.

(٨٨) شرح المفصل ٦٨/٦٧/٣.

(٨٩) الكتاب ٧٥/١.

(٩٠) شرح الكافية الشافية ١٢٨٦/٣ ــ ١٢٨٧.

(٩١) الأعراف آية ٧٥.

(٩٢) الأحزاب آية ٢١.

(٩٣) الأمالي ٨/١ وشرح الشهاب الخفاجي ٤٢٦/١.

(٩٤) البيت من الطويل شعر الأخطل صالحاني ٨ وسواهم: جمع ساهمة وهي الضامرة ونسل: مسرعة.

(٩٥) البيت من المتقارب.

(٩٦) ابن خروف: على بن يوسف بن خروف القرطبي، كان إماما في العربية، أخذ النحو عن ابن طاهر وأقرأه في موطنه ورحل عنه إلى المغرب وأخذ يطوف في البلدان العربية حتى ألقى عصاه بحلب، واشتهر بمناظراته في العربية مع السهيلي وبشرحه لكتاب سيبويه وكتاب الجمل للزجاج، توفى سنة ٦٠٩ هـ ، التكملة لابن الأبار٦٧٦ ومعجم الأدباء ٧٥/١٥ وبغية الوعاة ٣٥٤.

(٩٧) الكتاب ١٥٠/١.

(٩٨) الكتاب ٣٩٨/١.

(٩٩) شرح التسهيل ٣٢٩/٣ ــ ٣٣١.

(١٠٠) يقول سيبويه: " فأما البدل فمنفرد كأنك قلت: زيدا رأيت، أو: رأيت زيدا، ثم قلت: إياه رأيت ... " الكتاب ٣٨٦/٢

(١٠١) الأعراف آية ٧٥يقول أبو حيان في البحر ٩٤/٥:" (لمن): بدل من (الذين استضعفوا)، والضمير في (منهم) إن عاد على (المستضعفين) كان بدل بعض من كل. وإن عاد على
(قومه) كان بدل كل من ".

(١٠٢) في الكتاب ٣٨٧/٢: " وإن أراد البدل قال: مررت به وبزيد بهما، لا بد من الباء الثانية في البدل " .

(١٠٣) يس آية ٢١/٢٠.

(١٠٤) يقول سيبويه: " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، ورأيت بني عمك ناسا منهم، ورأيت عبدالله شخصه، وصرفت وجوه أولها، ولكنه ثنى الاسم توكيدا"..ويكون على الوجه الأخر الذي أذكره لك، وهو أن يتكلم فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول ثلثيهم أو ناسا منهم " الكتاب ١٥٠/١ ــ ١٥١.

(١٠٥) ارتشاف الضرب ٦١٩/٢.

(١٠٦) الأعراف آية ٧٥.

(١٠٧) الأنعام آية ٩٩.

(١٠٨) الروم آية ٣٢/٣١.

(١٠٩) الزخرف آية ٣٣.

(١١٠) أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الأشبيلي المتوفى سنة ٦٦٣ هـ تلميذ الشلوبين وحامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، له في النحو والتصريف مصنفات مختلفة منها: المقرب والممتع ومختصر المحتسب وغير ذلك. بغية الوعاة ٣٥٧.

(١١١) الهمع ١٤٢/٣.

(١١٢) يقول المبرد : " إعادة حرف الجر جيدة " المقتضب ٢٩٦/٤.

(١١٣) نحو مررت بزيد به .

(١١٤) الأعراف آية ٧٥.

(١١٥) البقرة آية ٦١.

(١١٦) البقرة آية ٢٥٥.

(١١٧) آل عمران آية ١٩٥.
(١١٨) النساء آية ٧.
(١١٩) النساء آية ١١.
(١٢٠) المائدة آية ٤٤.
(١٢١) النساء آية ١١٤.
(١٢٢) الحجر آية ٢٦.
(١٢٣) الحج آية ٢٢.
(١٢٤) الروم آية ٣٢.
(١٢٥) الدخان آية ٣٠/٣١.
(١٢٦) الدخان آية ٥١/٥٢.
(١٢٧) القمر آية ٥٤/٥٥.
(١٢٨) الممتحنة آية ٦.
(١٢٩) دراسات الأسلوب القرآن الكريم ق ٣ ج ٤ ص ١٠٩ – ١١٤.
(١٣٠) الفاتحة آية ٦/٧.
(٢) النبأ آية ٣١-٣٢
(١٣٢) البيت من الطويل وهو لكثير عزة في ديوانه ٩٩ وخزانة الأدب ٥/٢١١، ٢١٨، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٤ وشرح المفصل ٣/٦٨، والمقتضب ٤/٢٩٠، والشاهد في قوله: " كذي رجلين رجل صحيحة .." حيث أبدل النكرة من النكرة.
(١٣٣) العلق آية ١٥/١٦ وإنما أحسن إبدال النكرة من المعرفة وهي دونها من قبل أن النكرة قد وصفت فتخصصت فصار فيها فائدة زائدة على ما تقدم . المقدمة المحسبة ٢/٤٢٥ يقول الرضي: " إذا كانت نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الإطلاق، بل في بدل الكل من الكل . . قال أبو علي في الحجة – وهو الحق –: يجوز تركه، أي: ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه، كقوله تعالى: (بالوادي المقدس طوى) إذا لم يجعل (طوى) اسم الوادي، بل كان مثل حطم . . من الطي لأنه قدس مرتين فكأنه طوى بالتقديس . . فإن لم تفد النكرة إلا ما أفاده الأول لم يجز لأنه يكون إبهاما بعد التفسير نحو: بزيد رجل وقد مر أنه لا فائدة فيه " شرح الرضى ١/٣٤٠.
وفي البحر عند الحديث عن الآيتين من سورة العلق: " وقرأ الجمهور: (ناصية كاذبة خاطئة) بجر الثلاثة على أن (ناصية) بدل نكرة من معرفة. قال الزمخشري لأنها وصفت فاستقلت بفائدة انتهى .

وليس شرطا في إبدال النكرة من المعرفة أن توصف عند البصريين خلافا لمن شرط ذلك من غيرهم، ولا أن يكون من لفظ الأول أيضا خلافا لزاعمه. البحر ٥١١/١٠.

(١٣٤) الشورى آية ٥٢ – ٥٣.

(١٣٥) في الكتاب ٣٨٦/٢: " فإن أردت أن تجعل مضمرا بدلا من مضمر قلت: رأيتك إياك، ورأيته إياه، وفيه أيضا ٣٨٧/٢: " وهذا باب من البدل أيضا، وذلك قولك رأيته إياه نفسه، وضربته إياه قائما ". وفي المقتضب ٢٩٦/٤: " والمضمران: رأيتك إياه فهذا ضرب من البدل " فسيبويه والمبرد يريان جواز إبدال المضمر من المضمر في حين يرى الكوفيون أن نحو: رأيتك إياك توكيد، وقد اختار مذهبهم ابن مالك ورجحه في شرح التسهيل إذ يقول: "ويبدل المضمر من الظاهر نحو: رأيت زيدا إياه، والمضمر من المضمر نحو: رأيتك إياك، ولم أمثل بهذين المثالين إلا جريا على عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضا والصحيح عدي أن نحو: رأيت زيدا إياه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا. وأما رأيتك إياك فقد تقدم في باب التوكيد أن البصريين يجعلونه بدلا، وأن الكوفيين يجعلونه توكيدا، وأن قول الكوفيين عندي أصح، لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في رأيتك إياك، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في: فعلت أنت، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيدا، فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل " شرح التسهيل ٣٣٣/٣٣٢/٣.

(١) المقدمة المحسبة ٤٢٣/٢

(2) في المقتضب ٢٩٦/٤: " فأما المضمر والمظهر فكقولك: زيد مررت به أخيك. وتقول: رأيت زيدا إياه، وأخوك رأيته زيدا: " وفي شرح التسهيل ٣٣٢/٣: ويبدل الظاهر من المضمر كثيرا، ومنه قول الشاعر:

على حالة لو كان في القوم حاتم ... على جوده لضن بالماء حاتم

ومنه :المنعمون بنو حرب وقد حدقت ... بي المنية واستبطأت أنصاري

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم ... دون النساء ولو باتت بإظهار

" بنو حرب ": بدل من الضمير في " المنعمون " ولا يجوز أن يكون مبتدأ، والمنعمون خبرا، لأن " وقد حذفت " حال، العامل فيه منعمون، فلو جعل بنو حرب خبر المبتدأ لزم الإخبار عن الموصول قبل تمام الصلة ".

(٣) الكهف آية ٦٣ فقوله تعالى:(أن أذكره) بدل من الهاء في(أنسانيه)، أي: ما أنساني ذكره إلا الشيطان.

(١٣٨) يرى سيبويه أن الضمير يكون بدلا من الاسم الظاهر، ولا يكون وصفا له، يقول: "واعلم أن هذا المضمر يجوز أن يكون بدلا من المظهر، وليس بمنزلته في أن يكون وصفا له، لأن الوصف تابع للاسم مثل قولك: رأيت عبدالله أبا زيد، فأما البدل فمنفرد كأنك في الرفع". الكتاب ٣٨٦/٢.

وفي المقتضب ٢٩٦/٤: " وتقول : رأيت زيدا إياه، وأخوك رأيته زيدا " وفي شرح التسهيل ٣٣٢/٣ " ويبدل المضمر من الظاهر نحو: رأيت زيدا إياه . . والصحيح عندي أن نحو رأيت زيدا إياه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل لكل توكيدا لا بدلا".فابن مالك يرى خلاف ما رآه سيبويه ومن وافقه، فالمضمر عنده لا يبدل من الظاهر، وما مثل به سيبويه ومن وافقه نحو: رأيت زيدا إياه من وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع لكان توكيدا. التصريح ١٦٠/٢ لكن يرد على ابن مالك أن الظاهر لا يؤكد بالضمير لأن الضمير أقوى منه " يس على التصريح ١٦٠/٢.

وفي الهمع ١٨٢/٢: " ومنع ابن مالك إبدال المضمر من الظاهر بدل كل، قال: لأنه لم يسمع من العرب نثرا ولا نظما ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا. وأجاز الأصحاب نحو: رأيت زيدا إياه. وفي جواز بدل البعض والاشتمال خلف: قيل يجوز نحو: ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه، وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو. وقيل: يمنع قال أبو حيان: وهو كالخلاف في إبدالهما مضمرا من مضمر، ومقتضاه ترجيح المنع على رأيه "

(١٣٩) في المقتضب ٢٩٦/٤: " والضرب الآخر: أن تبدل بعض الشيء منه، لتعلم ما قصدت له وتبينه للسامع، وذلك قولهم: ضربت زيدا رأسه، أردت أن تبين موضع الضرب منه، فصار كقولك: ضربت رأس زيد، ومنه: جاءني القوم أكثرهم، بينت من جاءك منهم، وقال الله عز وجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) =

= وفي التصريح ١٥٦/٢: " والثاني بدل بعض من كل، وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه أو مساويا له أو أكثر منه كأكلت الرغيف ثلثه، فالثلث أقل من الباقي وهو الثلثان أكثر من الثلث الباقي. وذهب الكسائي وهشام إلى أن بدل البعض لا يقع إلا على ما دون النصف فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثره بدل بعض عندهما"

(١٤٠) مثل الرضى لسائر أقسام بدل البعض دون أن يستثنى منها شيئا فمن حيث التعريف والتنكير ذكر الأمثلة الآتية فقال: " أمثلة البعض: بزيد رأسه، برجل رأس له، بزيد رأس له، برجل رأسه " ومن حيث الإظهار والإضمار ذكر الأمثلة الآتية فقال: " وأمثلة

البعض: قطعت زيدا يده، والمضمر من المضمر نحو: كسرت زيدا يده ثم قطعته إياها والمضمر من المظهر: كسرت يد زيد وقطعت زيدا إياها والنحويون يوردون في مثله نحو: يد زيد قطعت زيدا إياها ويقولون: هو تكلف لإعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة، ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف إن كان من أجله .. والمظهر من المضمر نحو: زيد قطعته يده " الرضى على الكافية ١/ ٣٤٠ – ٣٤١ وتمثيل الرضى لبدل المضمر من المضمر وبدل المضمر من المظهر بدل بعض يعني أنه يرى جواز مجيء هذين النوعين خلافا لمن منع وقد تحدث أبو حيان عن هذين النوعين من بدل البعض فذكر خلافا بين النحويين وأن المختار المنع، قال: " وأما في بدل بعض من كل – بدل مضمر من مضمر – فمثاله: ثلث التفاحة أكلتها إياها . . وفي جواز مثل هذا التركيب خلاف، والذي نختاره المنع . . ولو أبدلت مضمرا من ظاهر .. في بدل بعض من كل .. قلت: ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياها . . وفي جواز ذلك خلاف. الارتشاف بتصرف ٢/ ٦٢٠– ٦٢١ .

(٢) آل عمران آية٩٧

([١٤٢]) الأعراف آية ٧٥.

([١٤٣]) يقول ابن مالك: " واشتراط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه . والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه كقوله تعالى: (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه)، وكقول الراجز:

وذكرت تقتد برد مائها وعتك البول على أنسائها

ومن الشواهد على الاستغناء عن الضمير قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) فهذا بدل بعض من كل " الشافية الكافية ٣/ ١٢٧٩ – ١٢٨٠.

([١٤٤]) في شرح الرضى على الكافية ١/ ٣٤١: " وقال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم: مطرنا السهل والجبل، أي: مطر أرضنا على حذف المضاف: سهلها وجبلها: فهو نحو قوله: لحافي لحاف الضيف والبرد برده

([١٤٥]) في حاشية الصبان ٢/ ١٤٥: " ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط لأن " إلا " قرينة على أن الثاني كان بعض ما يتناوله الأول لولاها ".

([١٤٦]) يقول المبرد: " والضرب الثالث: أن يكون المعنى محيطا بغير الأول الذي سبق له الذكر لالتباسه بما بعده فتبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة، وذلك قولك: مالي بهم علم أمر، فأمرهم غيرهم، وإنما أراد: مالي بأمرهم علم، فقال: مالي بهم علم، وهو يريد أمرهم، ومثل ذلك: أسألك عن عبدالله متصرفيه في تجارته، لأن المسألة عن ذلك. قال الله عز وجل: (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) لأن المسألة عن القتال، ولم يسألوا أي

الشهر الحرام. قال: (قتل أصحاب الأخدود . النار ذات الوقود) لأنهم أصحاب النار التي أوقدوها في الأخدود " المقتضب ٢٩٧/٤

ويقول ابن يعيش: " والمراد بالاشتمال أن يتضمن الأول الثاني فيفهم من فحوى الكلام أن المراد غير المبدل منه، وذلك أنك لما قلت: أعجبني زيد فهم أن المعجب ليس زيدا من حيث هو لحم ودم، وإنما ذلك معنى فيه. شرح المفصل ٦٤/٣.

([١٤٧]) في الهمع ١٧٧/٣: " وفي المشتمل في بدل الاشتمال: هل هو الأول على الثاني؟ أو الثاني على الأول؟ أو العامل؟ خلاف: قال الفارسي والرماني في أحد قوليهما وخطاب: الأول، وصححه ابن مالك، فلا يجوز: سرني زيد ثوبه لأن الثوب متضمنة جسده. قال الفارسي والرماني في أحد قوليهما: الثاني نحو: سلب زيد ثوبه فإن الثوب يشتمل على زيد .

قال الأولون: أن ظهر معنى اشتمال الثاني على الأول في سلب زيد ثوبه لم يطرد في: أعجبني زيد علمه وكلامه وفصاحته، وكرهت زيدا ضجره، وسلب زيد فرسه ونحوها، فإن الثاني غير مشتمل على الأول =

= وقال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن أبي العافية وابن الأبرش هو العامل بمعنى: أن الفعل يستدعيهما: أحدهما: على سبيل الحقيقة والقصد والأخر: على سبيل المجاز والتبع ، فنحو: سلب زيد ثوبه وأعجبني زيد علمه (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) الإسناد فيه حقيقة إلى الثاني، مجاز في الأول، إذا المسلوب هو الثوب ، والمعجب هو العلم لا زيد. والمسئول عنه القتال. لا الشهر. وقيل: بمعنى أنه اشتمل على التابع والمتبوع معا، إذ الإعجاب في أعجبتني الجارية حسنها، مشتمل على الجارية، وعلى حسنها، والوضوح في كان زيد عذره واضحا. مشتمل على زيد وعذره. والكثرة في: كان زيد ماله كثيرا. مشتملة على زيد وماله فالمراد بالعامل ما تم به المتعلق فعلا كان أو اسما مقدما مؤخرا.

([١٤٨]) البروج آية ٤ – ٥ وفي البحر المحيط ٤٤٤/١٠: " وقرأ الجمهور: النار " بالجر وهو بدل اشتمال، أو بدل كل من كل على تقدير محذوف أي " أخدود النار .."

وفي البيان ٥٠٥/٢: " النار: مجرور على البدل من الأخدود وهو بدل اشتمال ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنه مخفوض على الجوار. والصحيح الأول .

"وفي مشكل إعراب القرآن ٨٠٩/٢ " النار: بدل من (الأخدود) وهو بدل اشتمال، وقال الكوفيون: هو خفض على الجوار، وقال بعض الكوفيين: هو بدل، ولكن تقديره: قتل أصحاب الأخدود نارها، ثم صارت الألف واللام بدلا من الضمير، وقدره بعض البصريين: قتل أصحاب النار التي فيها "

وفي شرح الكافية للرضى ٣٤١/١: " يجوز ترك الضمير إذا اشتهر تعلق الثاني بالأول كقوله تعالى: (قتل أصحاب الأخدود. النار)لاشتهار قصتهم وأنهم ملأوا الأخدود نارا.. "

يقول السهيلي في نتائج الفكر ٢٤٠ وإذا ثبت هذا فلا يصح في بدل الاشتمال أن يكون الاسم الثاني جوهرا لأنه لا يبدل جوهر من عرض، ولا بد من إضافته لضمير الاسم، لأنه بيان لما هو مضاف إلى ذلك الاسم، والعجب كل العجب من إمام صنعة النحو في زمانه= = وفارس هذا الشأن ومالك عنانه يقول في كتاب الإيضاح في قوله سبحانه: " النار ذات الوقود " أنها بدل من الأخدود بدل الاشتمال، والنار جوهر وليست بعرض، ثم ليست مضافة إلى الضمير الأخدود، وليس فيها شرط من شرائط بدل الاشتمال، وذهل أبو علي عن هذا، وترك ما هو أصح في المعنى، وأليق بصناعة النحو، وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أنه قال: قتل أصحاب الأخدود أخدود النار ذات الوقود، فيكون من بدل الشيء، وهما لعين واحدة، كما قال:

رضيعي لبان ثدي أم تحالفا "

(١٤٩) البقرة آية ٢١٧ وفي البحر المحيط ٣٨٣/٢: " وقرأ الجمهور: (قتال فيه) بالكسر، وهو بدل اشتمال.

وقال الكسائي : هو مخفوض على التكرير: وهو معنى قول الفراء، لأنه قال: مخفوض بعن مضمرة، ولا يجعل هذا خلافا كما يجعله بعضهم، لأن قول البصريين: أن البدل على نية تكرار العامل هو قول الكسائي والفراء. لا فرق بين هذه الأقوال ، هي كلها ترجع لمعنى واحد. وقال أبو عبيدة: قتال فيه: خفض على الجوار.

(١٥٠) يقول ابن عصفور في المقرب ٣٢٢: " ويشترط في بدل الاشتمال وبدل البعض من الكل أن يكون في البدل ضمير يعود على المبدل منه، وقد يجيء محذوفا لفهم المعنى، وذلك قليل جدا نحو قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) التقدير: منهم" .

وفي التصريح ١٥٨/٢: " وبدل الاشتمال أمره في الضمير الرابط له بالمبدل منه كأمر بدل البعض .... "

(١٥١) المقدمة المحسبة ٤٢٨/٢.

(١٥٢) السهيلي: أبو القاسم وأبو زيد عبدالرحمن بن الخطيب أبي محمد عبدالله بن الخطيب أبي عمر أحمد بن أبي الحسن أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح وهو الداخل في الأندلس، ولد سنة ثمان وخمسمائة بمدينة مالقة بالأندلس ، كان واسع المعرفة غزير العلم نحويا لغويا عالما بالتفسير وصناعة الحديث وغيرها وله مصنفات كثيرة منها:

آمالي السهيلي ونتائج الفكر والروض الأنف والتعريف والإعلام توفي سنة إحدى وثماني وخمسمائة وكان مكفوفا ترجمته في أنباه الرواة ١٦/٢، ووفيات الأعيان ١٤٣/٣، وشذرات الذهب ٣٧١/٤، والأعلام ٣١٣/٣.

(١٥٣) أي: على طريق المجاز المرسل، ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء، وهذا إشارة إلى رد بدل البعض إلى بدل الكل.

(١٥٤) أي: على الطريق المجاز بالحذف، وهذا إشارة إلى رد بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل.

(١٥٥) راجع للوجهين قبله .

(١٥٦) أي: على وجه إطلاق اسم الكل وإرادة الجزء مجازا مرسلا، أو على وجه تقدير المضاف مجازا بالحذف .

(١٥٧) أي: سواء كان باقيا على مصدريته أو مرادا منه غير معناه المصدري كالعلم في نفعني زيد علمه، إذ الظاهر أنه بمعنى معلومة ، واقتصر على المصدر لأنه الغالب في بدل الاشتمال وإلا فقد يكون غير مصدر كما في: سرق زيد ثوبه أو فرسه.

(١٥٨) في التصريح ١٥٩/٢: " والأحسن فيهن ـــ أي: –الأقسام الثلاثة– أن يؤول ببل لئلا يتوهم أرادة الصفة " فوجود الحرف " بل " يؤدى إلى إعراب ما بعده معطوفا لا بدلا، فيمتنع احتمال أنه نعت، فتنتقل المسألة من البدل إلى العطف.

(١٥٩) عرفه ابن عصفور بقوله: " وهو أن لفظا تريده من لفظ سبق إليه لسانك وأنت لا تريده " المقرب ٣٢٢ وعرفه السيوطي في الهمع ١٧٨/٣ بقوله: وهو ما ذكر فيها الأول من غير قصد، بل سبق اللسان إليه ...

وهذا القسم أثبته سيبويه وغيره، مثله بقوله: " مررت برجل حمار " أردت أن تخبر بحمار، فسبق لسانك إلى رجل ثم أبدلت منه الحمار ... قال المبرد على سعة حفظه: بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم. وقال خطاب: لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها، وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده، وطالب به غيري فلم يعرفه. وادعى أبو محمد بن السيد أنه وجد في قول ذي الرمة:

لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب

قال: فلعس بدل غلط، لأن الحوة السواد بعينه، واللعس سواد مشرب بحمرة، ورد بأنه باب التقديم والتأخير، وتقديره: في شفتيها حوة، وفي اللثات لعس، وفي أنيابها شنب.

وجوز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر، ومنعه في الشعر لوقوعه غالباً عن ترو، فلا يقدر فيه الغلط، وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره".

(١٦٠) عرفه ابن عصفور بقوله: " وهو أن تبدل لفظا تريده من لفظ توهمت أنه المراد وليس كذلك " . المقرب ٣٢٢.

(١٦١) في التصريح ١٥٩/٢: " وقد ظهر من هذا التقرير أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب، وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط".

(١٦٢) في المقرب ٣٢٢: إلا أن هذين الضربين لم يرد بهما سماع، فأما قوله:

لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب

فيتخرج على أن يكون. لعس " مصدرا وصف به " حوة " على حد قولهم: رجل عدل. أي حوة لعساء

(١٦٣) عرفه ابن عصفور بقوله: " وهو أن تبدل لفظا تريده من لفظ أردته أو لا ثم أضربت عنه ومنه قوله ــ عليه السلام ــ أن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى العشر " كأنه قال : بل كتب له ثلثها ". المقرب ٣٢٢ ويقول عنه السيوطي في الهمع ١٧٨/٣: " بدل البداء ويسمى بدل الإضراب أيضا هو : ما لا تناسب بينه وبين الأول بموافقة. ولا خبرية. ولا تلازم. بل هما متباينان لفظا ومعنى نحو: مررت برجل امرأة. أخبرت أو لا أنك مررت برجل. ثم بدا لك أن تخبر أنك مررت بامرأة من غير إبطال الأول، فصار كأنهما إخباران مصرح بهما. وهذا البدل أثبته سيبويه وغيره، ومثل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره: أن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها " أخبر أنه قد يصليها وما كتب له نصفها ثم أضرب عنه، وأخبر أنه قد يصليها وما كتب له ثلثها، وهكذا " .

(١٦٤) في النكت الحسان لأبي حيان ١٢٤: " وزاد بعضهم بدل الكل من البعض نحو: " كأني غداة البين يوم تحملوا" فيوم بدل من غداة وهو كل من بعض "

وفي الهمع ١٧٩/٣" والمختار خلافا للجمهور إثبات بدل الكل من البعض لوروده في الفصيح .. " فالسيوطي يرى أن المختار إثبات هذا النوع من البدل لورود السماع به .

(١٦٥) مريم آية ٦٠ / ٦١ وقد أعرب أبو حيان في البحر " جنات " بدلا من الجنة " حيث قال: " وقرأ الجمهور " جنات " نصبا جمعا بدلا من " الجنة " البحر ٢٧٨/٧ ولم يذكر أنها بدل كل من بعض.

والأنباري أعربها بدلا من "جنات" بدل كل من كل على اعتبار الألف واللام في (الجنة) للجنس، يقول في البيان ١٨٢/٢: " وقوله تعالى " (جنات عدن): " جنات " منصوب على البدل من " الجنة " في قوله تعالى (يدخلون الجنة)، وتقديره: يدخلون

جنات عدن، وهذا بدل الشيء من الشيء وهو نفسه، لأن الألف واللام في الجنة للجنس"

(١٦٦) البيت من الخفيف، لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٢٠ والدرر ٥٧/٦، وشرح المفصل ٤٧/١ وفي الدرر ٥٩/٦، وزعم بعضهم بدل كل من بعض وزاد هذا القسم في الإبدال، والصحيح أنه بدل كل من كل يجعل" أعظم " من قبيل ذكر البعض وإرادة الكل بدليل المعنى " .

(١٦٧) البيت من الطويل وهو من معلقة أمريء القيس في ديوانه ص ١١١ وروى " ترحلوا " بدلا من " تحملوا " والسمرات جمع سمرة، وهي شجرة الطلح، وناقف حنظل: جامعه.

(١٦٨) يقول أبو حيان في شرح التسهيل: وقد يجاب بأنه على حذف مضاف أي: غداة يوم تحملوا. الدرر ٦١/٦ وفي الأشموني : " زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله:

كأني غداة البين يوم تحملوا لدي سمرات الحي ناقف حنظل

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت " الصبان ١٢٦/٣ وذكر الصبان في حاشية ١٢٦/٣ أنهم تأولوا البيت بأن اليوم بمعنى الوقت فهو بدل من كل. وأرى أن الأولى بالقبول إثبات هذا النوع من البدل فقد ورد السماع به ولا حاجة إلى التأويل فما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج والله أعلم بالصواب.

(١٦٩) يعني ذلك أن هذا النوع من البدل يشترط فيه إلا يظهر حرف الاستفهام ، ولا حرف الشرط مع البدل منه فإذا صرح معه بالحرف فلا يلي البدل ذلك نحو : هل أحد جاءك زيد أو عمرو ، وأن تضرب أحدا رجلا أو امرأة اضربه . ارتشاف الضرب ٦٢٦/٢ ، والهمع ١٨٢/٣ ، وحاشية يس على التصريح ١٦٣/٢.

(١٧٠) في حاشية يس على التصريح ١٦٣/٢ : " يؤخذ منه انحصاره في بدل الكل إذ التفصيل يقتضي أن كلا من البدل والمبدل منه مقصود قصدا باقيا مطابقا للأخر ليخرج بدل الغلط لأن الأول غير مقصود ، إذ ليس البدل والمبدل منه فيهما مطابقين ، ونحو : ما أكلت ؟ أثلث الرغيف أم نصفه ؟ من بدل الكل ، لأن المراد ب " ما " المفهوم الشامل لثلث الرغيف ونصفه ، فهما متطابقان ، والثاني تفصيل للأول ، وبما تقرر من أن بدل التفصيل بدل كل من كل علم أنه لا يحتاج لضمير .. "

(١٧١) ذكر ذلك كثير من النحويين ففي المقرب ٣٢٥ : " وإذا أبدلت من اسم لا يعطي الاستفهام لم يكن بد من ذكر أداة الاستفهام معه ، حتى يوافق البدل المبدل منه في المعنى نحو قولك : كم مالك ؟ أثلاثون أم عشرون

وفي شرح التسهيل لأبن مالك ٣٣٩/٣ : " ويجب اقتران البدل بهمزة استفهام أن تضمن المبدل منه معناها ، كقولك : كيف زيد ؟ أمريض أم صحيح . وما عندك ؟ أدرهم أم دينار ؟ وكم دراهمك ؟ أعشرون أم ثلاثون " .

وفي ارتشاف الضرب ٦٢٦/٢ : " وإذا أبدلت من اسم استفهام أو من اسم شرط أعيدت أداة الاستفهام وهي الهمزة مع البدل من اسم الاستفهام ، وأداة الشرط وهي " إن " مع البدل من اسم الشرط ، فتقول : كيف زيد ؟ أصحيح أم سقيم ؟ ومتى قدمت ؟ أيوم الخميس أم يوم الجمعة ؟ وبمن تمرر أن رجل أو امرأة أمرر به ، وما تقرأ إن نحو أو فقها أقرأه وفي الهمع ١٨٢/٣ : " والمبدل من اسم شرط أو اسم استفهام يقترن بأداته نحو ما تقرأ إن نحوا وأن فقها أقرأه وكيف زيد ؟ أصحيح أم سقيم ؟ " .

(١٧٢) أي عن العدد وما يتصل به من المقادير.

(١٧٣) في التصريح ١٦٣/٢: " وقرن بأن في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط، وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط، ففي الكشاف أن (يومئذ) بدل من " إذا في قوله تعالى: (إذا زلزلت الأرض زلزالها) وكذا قال أبو البقاء، ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام. فقال:

وبدل المضمن الهمز يلي همزا (كمن ذا . أسعيد أم علي)

وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه.

على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكال لأنك إذا قلت: من يقم أن زيد وأن عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء، فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرير العامل أم لا، فيلزم دخول أن الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز على الأصح، وأن جعلنا = ما بعد " أن " مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسألة لتخالف العامل، ولأن " أن " لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو: وأن امرأة خافت " وجوابه: أن " أن " إنما جيء بها لبيان المعنى ـــ أي: مجرد التفصيل ـ لا للعمل فلا يلزم المحذور".

(١٧٤) يقول ابن مالك: ويبدل فعل من فعل موافق له في المعنى مع زيادة بيان كقوله تعالى: " ومن يفعل ذلك يلقى أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا " شرح التسهيل ٣٤٠/٣ ويقول الرضى: وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول ، كقوله تعالى: " ومن يفعل ذلك يلق أثاما . يضاعف له العذاب ". ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء لكان تأكيدا لا بدلا . . ولا أعرف به شاهدا الرضى على الكافية ٣٤٢/١

وفي حاشية الصبان ٣١٣/٣ : " قال ابن هشام ينبغي أن يشترط لإبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز: إن جئتني تمش إلي أكرمك " .

([١٧٥]) الفرقان آية ٦٨/٦٩ يقول سيبويه: " وسألته عن قوله عز وجل: " (ومن يفعل ذلك يلق أثاما. يضاعف له العذاب) فقال هذا كالأول، لأن مضاعفة العذاب هو لقي الأثام، يلق أثاما. ومثل ذلك من الكلام إن تأتنا نحسن إليك ونحملك. تفسر الإحسان بشيء هو هو، وتجعل الآخر بدلا من الأول: الكتاب ٨٧/٣ فظاهر كلام سيبويه أن " يضاعف " بدل كل من (يلق).

ويقول المبرد: ولكن لو قلت " إن تأتني أعطك أحسن إليك، وكان حسنا، لأن العطية إحسان، فلذلك أبدلته منه، ومثل ذلك قوله عز وجل: (ومن يفعل ذلك يلق أثاما. يضاعف له العذاب)، لأن لقي الأثام هو تضعيف العذاب". المقتضب ٦٢/٢

ويقول مكي: قوله: (يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه) من جزم جعله بدلا من "يلق" لأنه جواب الشرط ولأن لقاء الأثام هو تضعيف العذاب والخلود، فأبدل منه، إذ المعنى يشتمل بعضه على بعض، وعلى هذا المعنى يجوز بدل الأفعال بعضها من بعض، فإن تباينت معانيها لم يجز بدل بعضها من بعض. مشكل إعراب القرآن ٥٢٦/٢=

=ويقول الأنباري:" يضاعف يقرأ جزما ورفعا، فالجزم على البدل من(يلق أثاما) لأن لقي الأثام مضاعفة العذاب؛ لأن الفعل يبدل من الفعل" البيان ٢٠٩/٢ وفي الخزانة ٣٧٣/٢: والآية بدل الكل من الكل ، وهو الظاهر من كلام سيبويه وفي حاشية يس على التصريح ١٦١/٢: " قال اللقاني: لما كان المقصود بيان أن المراد من اللقي المضاعفة وهما معنيا الفعلين لا بيان الأثام بالعذاب جعل الإبدال من الفعل دون الجملة ". وعد المرادي البدل في الآية بدل فعل من فعل بدل اشتمال، قال الدنوشري: والذي يظهر أنه بدل اشتمال كما قاله المرادي لا بدل كل ": يس على التصريح ١٦١/٢ والصبان ١٣١/٣.

([١٧٦]) في الهمع ١٨٣/٣: " ويبدل الفعل من الفعل بدل كل بلا خلاف نحو: (ومن يفعل ذلك يلق أثاما. يضاعف له العذاب) وقوله:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

لا بدل بعض بلا خلاف، لأن الفعل لا يتبعض، وفي جواز بدل الاشتمال فيه خلف، قيل لا، لأن الفعل لا يشتمل على الفعل، وقيل: نعم، وجعل منه الآية السابقة. قال صاحب البسيط: وأما بدل الغلط فجوزه سيبويه وجماعة، والقياس يقتضيه ". وفي الخزانة ٣٧٤/٣٧٣/٢: " والظاهر أن بدل الفعل من الفعل عند الشارح المحقق إنما يكون في

بدل الكل، وهو مذهب السيرافي، قال: لا يبدل الفعل إلا من شيء هو هو في معناه، لأنه لا يتبعض، ولا يكون فيه اشتمال ... وقد جوز المتأخرون الأبدال الأربعة في الفعل منهم الشاطبي في شرح الألفية ... فإن قلت: بدل الاشتمال والبعض لا بد لهما من ضمير، فكيف الحال على قول الشاطبي؟ قلت لا يمكن الضمير هنا لظهور أن ذلك خاص بالأسماء لتعذر عود الضمير على الأفعال .

(١٧٧) في الكشاف ٤٠٧/١ عند الحديث عن قول الله تعالى: (وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء): " وقرأ الأعمش " يغفر " بغير فاء مجزوما على البدل من يحاسبكم .. ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب، لأن التفصيل أوضح من المفصل، فهو جار مجرى بدل البعض من الكل، أو بدل الاشتمال كقولك ضربت زيدا رأسه، وأحب زيدا عقله، وهذا البدل واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان ". وقد ناقش أبو حيان في البحر ٧٥٢/٢ – ٧٥٣ الزمخشري فيما ذكره فقال: " وفيه بعض مناقشة: أولا: فلقوله: ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب، وليس الغفران والعذاب تفصيلا لجملة " الحساب، لأن الحساب إنما هو تعداد حسناته وسيئاته وحصرها بحيث لا يشذ شيء منها، والغفران والعذاب مترتبان على المحاسبة، فليست المحاسبة تفصيل الغفران والعذاب. وأما ثانيا: فلقوله بعد أن ذكر بدل البعض وبدل الاشتمال: هذا البدل واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان، أما بدل الاشتمال فهو يمكن، وقد جاء لأن الفعل بما هو يدل على الجنس يكون تحته أنواع يشتمل عليها، ولذلك إذا وقع عليه النفي انتفت جميع أنواع ذلك الجنس. وأما بدل البعض من الكل فلا يمكن في الفعل، إذ الفعل لا يقبل التجزيء، فلا يقال في الفعل: له كل وبعض إلا بمجاز بعيد، فليس كالاسم في ذلك، ولذلك يستحيل وجود بدل البعض بالنسبة للبارئ تعالى، إذ البارئ واحد فلا ينقسم ولا يتبعض

(١٧٨) رجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٠٣/٥، ٢٠٤ وشرح التصريح ١٦١/١ وشرح عمدة الحافظ ٥٩١ والمقاصد النحوية ١٩٩/٤ والمقتضب ٦٣/٢ وقوله: على الله: أي على والله فلما حذف واو القسم نصب على نزع الخافض. وقد استشهد سيبويه في الكتاب ٢٥٦/١ بهذا البيت على إبدال " تؤخذ من " تبايع " لأنه مع قوله: " أو تجئ " تفسير للمبايعة إذ هي لا تكون ألا على أحد الوجهين: إكراه أو طاعة .

(١٧٩) في ارتشاف الضرب ٦٢٧/٢: " وفي البديع قد تبدل الجملة من الجملة إذا اتفقا في المعنى، وما استدلوا به لا تقوم به حجة، وفي النهاية تبدل الجملة من الجملة وجعل من ذلك " أنهم هم الفائزون " على قراءة الكسر بدلا من " أني جزيتهم اليوم " ويجوز فيها الاستئناف .

وفي التصريح ١٦٢/٢ ذكر الشيخ خالد أن الجملة لا تبدل من الجملة بدل كل، يقول: " والجملة كذلك ـــ أي: تبدل من الجملة ... إلا في بدل كل نحو: قعدت جلست في دار زيد، فأنه لا يعتد به".

(١٨٠) وفي المغنى ٥٥٦ اشترط لإبدال الجملة من الجملة كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو : (واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون . أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون) فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الأولى . . . وفي حاشية يس على التصريح ١٦٢/٢: " قال الدنوشري: لا تبدل الجملة إلا إذا كانت الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد.

(١٨١) الشعراء آية ١٣٢ / ١٣٣ في البحر ١٧٩/٨: (أمدكم بأنعام): ذهب بعض النحويين إلى أنه بدل من قوله: (بما تعلمون)، وأعيد العامل، كقوله تعالى: (اتبعوا المرسلين. اتبعوا من لا يسألكم أجرا).

الأكثرون يجعلون مثل هذا بدلا، وإنما هو عندهم من تكرار الجمل، وإن كان المعنى واحدا. ويسمى التتبيع، وإنما يجوز أن يعاد عندهم العامل إذا كان حرف جر دون ما يتعلق به، نحو: مررت بزيد أخيك" .

وفي التصريح ١٦٢/٢: " فجملة " أمدكم " الثانية أخص من الأولى باعتبار متعلقيهما، فتكون داخلة في الأولى، لأن (ما تعلمون) يشمل الأنعام وغيرها " .

وفي الصبان ١٣٢/٣: " فجملة (أمدكم بأنعام وبنين) الخ.. بدل من جملة (أمدكم بما تعلمون)، ولا يخفى أنها صلة الذي في قوله: (واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون) فلا محل = =لها، فإطلاق التبعية على ما بعدها مجاز ... وقال الدماميني والشمني: إطلاقها عليه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي .. "

(١٨٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٠٧/٥ ، ٤٦٣/٨ ، وشرح التصريح ١٦٢/٢، والمقاصد النحوية ٢٠٠/٤ . والشاهد في قوله : " لا تقيمن عندنا " فهذه الجملة بدل اشتمال من جملة (ارحل) وذلك لما بينهما من المناسبة، بالرحيل يلزم عنه عدم الإقامة، يقول الشيخ خالد: فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من " ارحل " لما بينهما من المناسبة اللزومية، وليس توكيدا لاختلاف لفظيهما، ولا بدل بعض لعدم دخوله في الأول، ولا بدل كل لعدم الاعتداد به ..، ولا غلط لوقوعه في الفصيح التصريح ١٦٢/٢.

(١٨٣) في حاشية يس على التصريح ١٦٢/٢: قضية هذا أنه لا يتصور في الفعل المرفوع أن يكون بدلا من فعل مرفوع، وذلك لأن سبب الإعراب متوافر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو تجرده عن الناصب والجازم، فرفعه لتجرده لا لكونه تابعا لغيره، فكيف

يكون بدلا مع انتفاء التبعية لانتفاء الإعراب بإعراب سابقة .. وقد يقال: لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وإن كان فيه مقتضى آخر للرفع وهو التجرد بناء على جواز تعدد السبب.

(١٨٤) في الهمع ١٨٣/٣ : " قال ابن جنى والزمخشري وابن مالك : وتبدل الجملة من المفرد نحو قوله :

إلى الله أشكر بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فكيف يلتقيان بدل من " حاجة أخرى " وكأنه قال : أشكو هاتين الحاجتين لتعذر التقائهما "

(١٨٥) في حاشية يس على التصريح ١٦٢/٢ : وقال الدنوشري : ينظر هل يجوز عكسه أعني إبدال المفرد من الجملة أولا ؟ واقتصار الشارح ــ أي : الشيخ خالد ــ على بدل الكل يفهم أن بقية الإبدال ليست كذلك ، وينظر ذلك ويحرر ، ولا نسلم أن الجملة هذه المؤولة بالمفرد من المذكورين ، وإنما الظاهر أنها بدل اشتمال منهما ، لا بدل كل كما كاد أن يجمع عليه ".

(١٨٦) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٢٠٨/٥ ، وشرح التصريح ١٦٢/٢ والمقاصد النحوية ١٠٢/٤ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠٨/٣ ، والمحتسب ١٦٥/٢ ، والمقتضب ٣٢٩/٢ ، همع الهوامع ١٨٣/٣ يقول ابن جنى في المحتسب ١٦٥/٢ : فقوله يلتقيان " جملة في موضع نصب بدلا من " حاجة " وحاجة ، فكأنه قال : إلى الله أشكو هاتين الحالتين تعذر التقائهما.

هذا أحسن من أن تقتطع قوله : كيف يلتقيان مستأنفا ، لأن هذا ضرب من هجنة العرب ، لأنه إنما يشكو تعذر التقائهما ، ولا يريد استقبال الاستفهام عنهما ".

(١٨٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح شواهد مغنى اللبيب ٣/٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٣٦/٢ وروايتهما :

لقد أذهلتني أم عمرو بكلمة أتصبر يوم البين أم لست تصبر

والشاهد فيه إبدال الجملة " أتصبر يوم البين أم لست تصبر " من المفرد " كلمة " .

(١٨٨) سبق الحديث عنه.

(١٨٩) أبو الفتح عثمان بن جنى الأزدي بالولاء إذ كان أبوه جنى مملوكا روميا يونانيا لسليمان بن فهد الأزدي، ولد بالموصل وفيها نشأ وإليها ينسب وكانت ولادته سنة ٣٢٢ هـ أو ٣٢١ هـ وتوفى سنة ٣٩٢ هـ وكانت وفاته في بغداد، وقد أحصى له في مقدمة الخصائص تسعة وأربعون كتابا،أنباه الرواة ٣٣٦/٢، وشذرات الذهب ١٦٦/٣.

(١٩٠) المحتسب ١٦٥/٢.

(١٩١) فصلت آية ٣٤ وفي الهمع ١٨٤/٣: " قال ابن مالك: ومنه: (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك)... الآية.إن وما بعدها بدل من ما وصلتها ، والجمهور لم يذكروا ذلك. قال أبوحيان : وليس"كيف يلتقيان" بدلا بل إستئنافا للاستبعاد، وكذا " إن ربك " لئلا يؤدى إلى إسناد الفعل إلى الجملة ، وهو ممنوع " .

(١٩٢) الجاثية آية ٣٢.

(١٩٣) الأنبياء آية ٣ وبدايتها : (لاهية قلوبهم وأسروا النجوى الذين ظلموا ...)

(١٩٤) الكشاف ٥٦٢/٢ وفيه : " (هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وأنتم مبصرون) هذا الكلام في محل النصب بدلا من النجوى، أي: وأسروا هذا الحديث، ويجوز أن يتعلق بقالوا مضمرا . . ."

(١٩٥) البيت من الكامل ونسبة أبو حيان في التذييل والتكميل لابن الزبير الأسدي، وابن الزبير الأسدي هو القائل لعبدالله بن الزبير بن العوام : لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال له عبدالله بن الزبير بن العوام : أن وراكبها. تاج العروس ٢٣٢/٣ زبر

(١٩٦) شرح التسهيل ٣٣٩/٣ ، ٣٤٠ . وشفاء العليل ٧٧٣/٢ ، ٧٧٤ .

(١٩٧) الكهف آية ١.

(١٩٨) إنما صح مجيء المفرد بدلا من الجملة لأنها في المعنى المفرد كما أفهم كلامه.

(١٩٩) البحر ١٣٦/٧ وفي حاشية يس على التصريح ١٦٢/٢: " وأقول: صرح أبو حيان في البحر بأن المفرد يبدل في الجملة كقوله تعالى: " ولم يجعل له عوجا. قيما بدل من الجملة: (ولم يجعل له عوجا) لأنها في معنى المفرد، أي جعله مستقيما.

(٢٠٠) الوجه الثالث نقلته من الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٦٠/٢ وهو غير موجود بشرح المفصل.

(٢٠١) رجز لرؤبة في ديوانه ص١٧٤ ، وخزانة الأدب ٢١٩/٢ ، والخصائص ٣٤٠/١ ، والدرر ٢٢/٤ والكتاب ١٨٥/٢ ، ١٨٦ ولسان العرب " نصر " ولذي الرمة في شرح شذور الذهب ٥٦٤ وليس في ديوانه والأشباه والنظائر ٢٦٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٠٩/٤ ، والمقتضب ٩٠٢/٤ وقد استشهد سيبويه بهذا الرجز على أن نصرا الثاني عطف بيان من الأول على اللفظ أو المحل.

وفي البيت روايات هي :

" نصر " الأول روى فيه وجهان : ضمه ، نصبه.

" نصر " الثاني روى بأربعة أوجه ضمه ، ورفعه منونا ، ونصبه ، وجره.

" نصر " الثالث روى فيه وجه واحد وهو النصب.

وتوجيه هذه الروايات :

١- ضم الأول مع رفع الثاني على أن يكون الثاني عطف بيان على اللفظ عند سيبويه والمبرد وأبي حيان وقال الرضي: هو توكيد لفظي وضعف البيان والبدل بقوله: لأن البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأول من غيره معنى التأكيد والثاني مما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد.

٢- ضم الأول مع نصب الثاني عطف البيان على المحل أو توكيدا أو نصب بتقدير : أعني أو مصدرا بدل من فعل الأمر أو مصدرا أريد به الدعاء.

٣- ضم الأول مع ضم الثاني بدلا.

٤- نصب الأول وجر الثاني على إضافة الأول إلى الثاني ، نحو : حاتم الجود أو طلحة الخير.

وإعراب " نصر " الثالث عطف بيان أو توكيدا على المحل إذا ضم نصر الأول أو هو منصوب على المصدرية.

وسطرن: كتبن، ويعني بالأسطار: آيات الكتاب الكريم، ونصر هذا هو نصر بن سيار، أمير خراسان، منع رؤبة من الدخول في الأمير فتلطف به، وقال الزجاج: نصر الذي هو الحاجب نصر الثاني. بالضاد المعجمة.

قال أبو عبيدة : نصر المنادي نصر بن سيار أمير خراسان ونصر الثاني صاحبه.

وجملة : " واسطار سطرن سطرا " جملة قسمية معترضة بين اسم إن وخبرها.

([٢٠٢]) يريد : أن عطف البيان في تقدير جملة والبدل في تقدير جملتين.

([٢٠٣]) فعطف بيان لا يجرى على المضمر كالوصف . بخلاف البدل.

([٢٠٤]) فالبدل قد يكون غير الأول في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف بيان.

([٢٠٥]) البيت من الوافر ، وهو للمرار الأسدي في ديوانه صـ ٤٦٥ وخزنة الأدب ٢٨٤/٤ ، ١٨٣/٥ – ٢٢٥ والدرر٢٧/٦، والكتاب ١٨٢/١ والمقاصد النحوية ١٢١/٤ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥١/٣ والمقرب ٣٢٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٤ ، ٥٩٧ وشرح الذهب ص ٣٢٠.

وبشر هذا هو بشر بن عمرو بن مرثد ، قتله رجل من بني أسد ، ترقبه الطير: تنتظر موته لتنقض عليه.

وفي البيت شاهدان :

أحدهما: قوله: " التارك البكري " حيث أضاف معرفا بآل إلى معرف بآل تشبيها بالحسن الوجه لأنه مثله في الاقتران بآل.

ثانيهما: وهو الذي استشهد به ابن يعيش وهو قوله: التارك البكري بشر على أن "بشرا" عطف بيان من البكري ولا يجوز أن يكون بدلا، لأن البدل على نية تكرار العامل فكان ينبغي لكي يصبح أن يكون بدلا أن يحذف المبدل منه ويوضع البدل مكانه فتقول: أنا

ابن التارك بشر بالجر على الإضافة وهذا غير جائز لأن من شرط جواز إضافة ما فيه"أل" كون المضاف إليه مشتملاً عليها، لكن قال الأعلم"وأجرى بشرا على لفظ البكري عطف بيان عليه أو بدلا منه وان لم يكن فيه الألف واللام وجاز ذلك لبعده عن الاسم المضاف ولأنه تابع، والتابع يجوز فيه ولا يجوز في المتبوع، وقد خولف سيبويه في جر بشر وحمله على لفظ البكري لأنك لو وضعته لم يتسع لك أن تقول: أنا ابن التارك بشر كما لا تقول الضارب زيد، والصحيح ما أجازه سيبويه".

([٢٠٦]) في الكتاب ١٨٢/١: وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم: هذا الضارب الرجل، شبهوه بالحسن الوجه وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسم، وقد يجر كما يجر وينصب أيضاً كما ينصب.. وقد يشبهون الشيء وليس مثله في جميع أحواله .. قال المرار الأسدي.

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعاً

سمعناه ممن يرويه عن العرب، وأجرى بشراً على مجرى المجرور، لأنه جعله بمنزلة ما يكف منه التنوين.

([٢٠٧]) شرح المفصل ٧٣/٣ ، ٣٠٨

([٢٠٨]) ابن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨هـ ويعد ثمرة العلماء المصريين من أساتذته، تعمق مذاهب النحويين وتمثلها تمثلاً غريباً نادراً من أهم مصنفاته مغني اللبيب وله مصنفات أخرى كثيرة ، ترجمته في شذرات الذهب ١٩١/٦، وبغية الوعاة ٢٩٣، والدرر الكامنة لابن حجر ٣٠٨/٧.

([٢٠٩]) في الهمع ١٦١/٣ ولا يكون مضمراً وفاقا ولا تابعاً له، أي المضمر على الصحيح، لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق.

وجوز بعضهم جريانه على المضمر فإنه قال في قاموا إلا زيدا، إن زيدا بيان للمضمر في قاموا.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: "أن اعبدوا الله" إنه بيان للهاء من أمرتني به".

وقد تقدم الحديث مفصلاً عن ذلك تحت عنوانه: هل يأتي عطف البيان مضمراً أو تابعاً لمضمر .

([٢١٠]) المائدة أية/١١٧ وتم تناول ما قاله الزمخشري وموقف النحويين منه .

([٢١١]) رد ابن هشام ذلك بقوله: إن "أن" في الآية لا يجوز أن تكون مصدرية، وهي وصلتها عطف البيان على الهاء في "به "، لأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف البيان، ووهم الزمخشري فأجاز

ذلك ذهولاً عن هذه النكتة. وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد بن السيد وابن مالك، والقياس معهما في ذلك. ينظر مغنى اللبيب ٤٩

([٢١٢]) البقرة أية / ١٦٣ وفي البحر المحيط ٧٧/٢ ويجوز ارتفاع "الرحمن" على البدل من "هو" وعلى إضمار مبتدأ محذوف، أي: هو الرحمن الرحيم، وعلى أن يكون خبراً بعد خبر لقوله: (وإلهكم).

قالوا: ولا يجوز أن يرتفع على الصفة:لـــ (هو) لأن المضمر لا يوصف.. وهو جائز على مذهب الكسائي إذا كانت الصفة للمدح، وكان الضمير لغائب، وأهمل ابن مالك القيد الأول، فأطلق عن الكسائي أنه يجيز وصف الضمير الغائب:"

([٢١٣]) سبأ أية/٤٨ يقول الفراء في معاني القرآن ٣٦٤/٢:" وقوله: (علام الغيوب): رفعت "علام" وهو الوجه، لأن النعت إذا جاء بعد الخبر رفعته العرب في "إن" يقولون: إن أخاك قائم الظريف، ولو نصبوا كان وجهاً. مثله: (إن ذلك لحق تخاصم أهل النار) لو قرئ نصباً كان صواباً، إلا أن القراءة الجيدة الرفع.

وفي البحر ٥٦٣/٨"وقرأ الجمهور"(علام) بالرفع، فالظاهر أنه خبر ثان، وهو ظاهر قول الزجاج...وقال الزمخشري: رفع محمول على محل إن واسمها، أو على المستكن في "يقذف" أو هو خبر مبتدأ محذوف.. أما الحمل على محل إن واسمها فهو غير مذهب سيبويه، وليس بصحيح عند أصحابنا.. وأما قوله على المستكن في "يقذف" فلم يبين وجه حمله، وكأنه يريد أنه بدل من ضمير "يقذف" وقال الكسائي: وهو نعت لذلك الضمير لأنه مذهبه جواز نعت المضمر الغائب...

([٢١٤]) رجز بلا نسبة في الكتاب ٧٥/٢. والدرر ٢٢١/١، ١٢/٦، ٦٢

وقرقرى: موضع مخصب باليمامة. ويقال كلس الظبي ويقر الوحش ودخل كناسه، أي بيته فاستعاره هنا للإبل. ينعت إبلا بركت بعد أن شبعت. فلذا نام راعيها لأنها غير محتاجة إلى الرعي، وأصل البائس الفقير المحتاج، فجعله هنا لمن أجهده العمل، على معنى الترحم.

وقد استشهد به ابن هشام هنا على أن الكسائي جوز نعت ضمير الغائب إذا دل على مدح، أو ذم أو ترحم، والبيت مثال للأخير.

وهو من شواهد سيبويه على نصب البائس بإضمار فعل على معنى الترحم، وهو فعل لا يظهر.

كما استشهد به السيوطي على أن البدل يفسر ضمير المبدل منه، وقال أبو حيان في شرح التسهيل: فالضمير المنصوب في "تلمه" عائد على ما أبدل منه، وهو البائس، كأنه قال: فلا تلم البائس أن ينام، قال: ومن منع ذلك.

تأول: "فلا تلمه" على أن الضمير يفسره ما يفهم من سياق الكلام، لا البدل، لأن قوله: قد أصبحت يدل على أن لها راعياً، فكأنما أعاد الضمير إليه.

كما استشهد به على إبدال المظهر من المضمر في قوله: "فلا تلمه أن ينام البائساً" فالبدل لا تجب موافقته للمبدل منه في التعريف والإظهار وضدهما.

([٢١٥]) المائدة أية/٩٧

([٢١٦]) يقول الزمخشري في الكشاف ٦٤٦/١: "البيت الحرام" عطف بيان على جهة المدح، لا على جهة التوضيح/ كما تجئ الصفة كذلك.

وقد تناول أبو حيان ما ذكره الزمخشري ورده بقوله: " وهو ــ أي: البيت الحرام ــ بدل من الكعبة أو عطف بيان وقال الزمخشري: البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح لا على جهة التوضيح كما تجيء الصفة كذلك.

وليس كما ذكر لأنهم ذكروا في شرط عطف البيان الجمود، فإذا كان شرطه أن يكون جامداً لم يكن فيه إشعار بمدح، إذ ليس مشتقاً، وانما يشعر بالمدح المشتق، إلا أن يقال: أنه لما وصف عطف البيان بقوله: (الحرام) اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك. البحر ٣٧٢/٤

([٢١٧]) سبق الحديث عن ذلك

([٢١٨]) مريم أية/٨٠

([٢١٩]) الكهف أية/٦٣

([٢٢٠]) سبق الحديث عن ذلك مفصلاً

([٢٢١]) يقول ابن هشام: ووهم الزمخشري فمنع ذلك ــ أي: جعله بدلاً من الهاء في به ــ ظنا منه أن المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد، والعائد موجود حساً فلا مانع مغني اللبيب ٤٩/١

([٢٢٢]) سبق الحديث عن ذلك

([٢٢٣]) سبق الحديث عن ذلك

([٢٢٤]) آل عمران أية ٩٧ وقد تقدم الحديث عن ذلك

([٢٢٥]) سبأ أية/٤٦

([٢٢٦]) في الكشاف ٢٩٤/٣: (بواحدة) بخصلة واحدة، وقد فسرها بقوله: (أن تقوموا) على أنه عطف بيان لها، وفي البحر ٥٦٠/٨ –٥٦١: قال أبو علي: "أن تقوموا معرفة لتقديره: قيامكم لله. وعطف البيان فيه مذهبان:

أحدهما: أنه يشترط فيه أن يكون معرفة من معرفة، وهو مذهب بصري.

والثاني: أنه يتبع ما قبله في التعريف والتنكير، وهو مذهب الكوفيين، أما التخالف فلم يذهب إليه ذاهب، إنما هو وهم من قائله.

وقد رد النحويين على الزمخشري في قوله: إن (مقام ابراهيم) عطف بيان من قوله (آيات بينات)، وذلك لأجل التخالف، فكذلك هذا.

([٢٢٧]) الشورى أية/٥٢ــ٥٣

([٢٢٨]) العلق أية ١٥ــ ١٦

([٢٢٩])فصلت أية/٤٣ يقول ابن هشام في معرض حديثه عن الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الإعراب وهي الجملة التي تأتي تابعة لمفرد: الثالث: المبدلة كقوله تعالى: (ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) فان وما عملت فيه بدل من "ما" وصلتها وجاز اسناد يقال إلى الجملة كما جاز في (وإذا قيل ان وعد الله حق والساعة لا ريب فيها) هذا كله ان كان المعنى: ما يقول الله لك الا ما قد قيل، فأما ان كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية الا مثل ما قد قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري فالجملة استئناف" المغني ٥٥٦

([٢٣٠]) ــ الأنبياء أية/٣ وعنها يقول ابن هشام: ومن ذلك ــ أي: الجملة المبدلة من مفرد ــ (وأسروا النجوى) ثم قال الله تعالى: (هل هذه الا بشر مثلكم أفتأتون السحر).

قال الزمخشري: هذا في موضوع نصب بدلا من النجوى، ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟

جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى، أي: إلى الله أشكو حاجتين تعذر إلتقائهما المغني ٥٥٦

([٢٣١]) سبق الحديث عنه

([٢٣٢])يس آية ٢٠/٢١ والبحر ٩/٥٦، "أجاز بعض النحويين في"من" أن تكون بدلا من (المرسلين) ظهر فيه العامل كما ظهر إذا كان حرف جر، كقوله تعالى (لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم).

والجمهور لا يعرفون ما صرح فيه بالعامل الرافع والناصب بدلاً، بل يجعلون ذلك مخصوصاً بحرف الجر وإذا والجمهور لا يعرفون ما صرح فيه بالعامل الرافع والناصب بدلاً، بل يجعلون ذلك مخصوصاً سموا ذلك بالتتبيع لا بالبدل.

([٢٣٣])الشعراء أية/١٣٢/١٣٣ وقد ذكر ابن هشام أنه يشترط لمجئ البدل جملة تابعة الجملة كون الثانية أو في من الأولى بتأدية المعنى المراد نحو الآية الكريمة، فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الأولى، وذكر من ذلك أيضاً من ذلك البيت المذكور: "أقول له ".

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة بخلاف الأولى. المغني ٥٥٦/٥٥٧

(٢٣٤) سبق الحديث عنه.

(٢٣٥) الفرقان آية ٦٨/٦٩ وقد سبق الحديث عن هذا النوع من البدل وعن الآية الكريمة.

(٢٣٦)في شرح التسهيل ٣/٣٣٦ ، ٣٣٧: البدل كله مباين بوجه فبدل الكل مباين لفظاً موافق معنى، أو متحدان لفظا متباينان معنى بزيادة كقراءة يعقوب: (وترى كل أمه جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها).

وفي الهمع ٣/١٦٣ قيل: ويتعين للبدلية إذا كان التابع بلفظ الأول نحو: (وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها) قاله ابن الطراوة وتبعه ابن مالك لأن الشيء لا يبين نفسه.

قال ابن هشام: وفيه نظر، لأن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتجه كونه بيانا لما فيه من زيادة الفائدة.

(٢٣٧) يعقوب بن إسحاق الحضرمي إمام أهل البصرة، وأحد القراء العشرة وأعلم أهل زمانه بالقراءات والعربية، جمع عامة اختلاف وجوه القرآن ونسب كل حرف إلى من قرأ به في كتاب سماه الجامع توفى سنة ٢٠٥هـ طبقات الزبيدي ٥١.

(٢٣٨) الجاثية أية ٢٨.

(٢٣٩) في المحتسب ٢/٢٦٢: ومن ذلك قراءة يعقوب (كل أمة تدعى) بفتح اللام.

قال أبو الفتح: (كل أمة تدعى) بدل من قوله: (وترى كل أمة جاثية). وجاز إبدال الثانية من الأولى لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى، لأن جثوها ليس فيه شيء من شرح حال الجثو، والثانية فيها ذكر السبب الداعي إلى جثوها، وهو استدعاؤها إلى ما في كتابها، فهي أشرح من الأولى، فلذلك أفاد إبدالها منها، ونحو ذلك: رأيت رجلاً من أهل البصرة رجلا من الكلاء.

(٢٤٠) هو دعاء كل أمة إلى قراءة كتابها. الصبان على الأشموني ٣/١٣٢

(٢٤١)من الطويل، وهو لوداك بن ثميل المازني في شرح ديوان الحماسة للمزروقي ص١٢٧، والمقاصد النحوية ٤/٣٢١ومعجم ما استعجم ص٧٤٠ وله أو لابن سنان بن ثميل المازني في شرح شواهد المغني ٧/٣/٩ ، وشرح المفصل ٤/٤١، ولسان العرب "رود" والمحتسب ١/١٥٠.

وقوله: "رويد بني شيبان" قال الخطيب التبريزي في شرحه ويروي: "رويدا بني شيبان" وهو الأكثر، ورويدا تصغير إرواد مرخماً، وانتصابه بفعل مضمر دل عليه لفظه، وأكثر ما يجئ

تصغير الترخيم في الأعلام ، ورويدا: اسم ل "أرفق" فبني كما يبنى أسماء الأفعال، وانتصب"بعض وعيدكم" بفعل مضمر دل عليه" :رويدا: فكأنه لما قال: أرودوا بني شيبان: =قال: كفوا بعض الوعيد، وهذا تهكم، وتلاقوا: مجزوم على أنه جواب الأمر الذي دل عليه "رويد"، وقوله: "غداً" لم يرد به اليوم الذي هو غد يومه وإنما دل به على تقريب الأمر، وكأنه قال: تلاقوا خيلي قريباً على سفوان، وهو ما على أميال البصرة، والوغا: أصله الجلبه والأصوات ثم سميت الحرب به، والمأزق: المضيق، ويد الحدثان مثل أراد الحوادث.

(٢٤٢) ابن الطراوة: سليمان بن محمد بن الطرراوة، نحوي مدينة المرية وتلميذ الأعلم الشنتمري تجول في مدن الأندلس معلما يقبل عليه الطلاب من كل فج، ومن مصنفاته في النحو: المقدمة على كتاب سيبويه، وله أراء مختلفة تفرد بها مخالفاً النحويين من ذلك أن ضمير الشأن في مثل (قل هو الله أحد) حرف وليس اسما توفى سنة ٥٢٨ هـ، بغية الملتمس صـ٢٩٠ والتكملة لابن الابار صـ٧٠٤ وبغية الوعاة ٢٦٣.

(٢٤٣) ابن الناظم: محمد بدر الدين بن محمد ولد بدمشق، فأخذ عن أبيه ونشأ حاد الذهن، إلا أنه غلب عليه معاشرة الشذاذ، فاقصاه أبوه فأقام في بعلبك، وانتفع الناس بعلمه، وكانت له مشاركة في علوم كثيرة، ومن مصنفاته: شرحة على ألفية والده توفى سنة ٦٨٦ هـ نشأة النحو ٢٣٠/٢٣٢.

(٢٤٤)في الهمع ١٦٣/٣: قيل: ويتعين للبدلية إذا كان التابع بلفظ الأول نحو: (وترى كل أمه جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها) قاله ابن الطراوة وتبعه ابن مالك لأن الشيء لا يبين نفسه.

(٢٤٥) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه صـ ٩٩، وخزانة الأدب٢/٣٠٢ ـ ٣٠٤ والدرر ٢٨/٦، ولبعض بني جرير في شرح المفصل٢/ ١٠، والكتاب ٢/ ٢٠٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢١ولسان العرب"عمل" والمقتضب ٤/ ٢٣٠، وهمع الهوامع ١٦٣/٣.

واليعملات بفتح الياء والميم الإبل القوية على العمل جمع يعملة، والذبل: جمع ذابل وهي الضامرة من طول السفر، وأضاف زيداً إلى اليعملات لحسن قيامه عليها ومعرفته بحدائها وزيد الأول فيه وجهان: بناءه على الضم ونصبه، وزيد الثاني منصوب لا غير.

وعلى ضم الأول، فزيد الثاني بدل من الأول أو عطف بيان له.

وقد استشهد به هنا على أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتجه بياناً لما فيه من زيادة الفائدة راداً بذلك على من قال: ان عطف البيان إذا أتى بلفظ الأول تعين للبدلية، لأن الشيء لا يبين نفسه،.

(٢٤٦) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه صـ ٢١٢، والأزهرية صـ ٢٣٨، وخزانة الأدب ٢٩٨/٢، ٣٠١، ٩٩/٤، ١٠٧، والخصائص ٢٤٥/١والدرر ٢٩/٦ وشرح المفصل ١٠/٢، والكتاب ٣٥/١، ٢٠٥/٢، واللامات صـ ١٠١، واللسان "أبى" والمقاصد النحوية ٢٤٠/٤، والمقتضب ٢٢٩/٤، همع الهوامع ١٦٣/٣ والسوءة: بالفتح الفعلة القبيحة، وعمر المذكور هو عمر بن لجأ التميمي، والشاهد فيه كسابقه.

(٢٤٧) سبق الحديث عنه.

(٢٤٨) فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد، ولا يجوز أن يكون بدلا منه لامتناع إحلاله محل الأول، اذ لو قيل: يا الحارث لم يجز لأن "يا" ، و"أل" لا يجتمعان هنا.

يقول ابن مالك في شرح التسهيل ٣٢٧/٣:"فكل عطف بيان قد يجوز جعله بدلا إلا إذا قرن بأل بعد منادي نحو: يا أخانا الحارث، أو عطف على مجرور بإضافة صفة مقرونة بأل، وهو غير صالح لإضافتها أليه كقول الشاعر:

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقيه وقوعا

فلا يجوز جعل "الحارث" ولا "بشر" بدلا لأن البدل في تقدير مستقل، فيلزم من جعله بدلا تقدير مباشرة الحارث النداء، وتقدير مباشرة بشر "التارك" وذلك ممتنع، والمفضي إلى الممتنع ممتنع فتعين جعلهما عطفي بيان، ونصب الحارث، لأن متبوعه منصوب، كما ينصب النعت الواقع موقعه، فلو كان "الحارث" تابعا لمنادي مضموم جاز نصبه على الموضع ورفعه على اللفظ، كما يجوز في النعت المفرد.

ولو كان موضع "بشر" اسم صالح لإضافة التارك إليه جاز فيه العطف والإبدال، نحو: أنا ابن التارك البكري غلام القوم، فيجوز في "غلام القوم" الإبدال لأنه يجوز أن يضاف إليه التارك، لأن الصفة المقرونة بأل تضاف إلى المضاف إلى المقرون بأل، كما تضاف إلى المقرون، فتقول، عرفت الضارب غلام الرجل، كما تقول: عرفت الضارب الرجل.

(٢٤٩) على اللفظ .

(٢٥٠) على الوضع.

(٢٥١) يتعين قول الثاني في البدل، وذلك أن كرز بالضم لا يجوز أن يكون تابعاً للأول على اللفظ ولا على المحل.

(٢٥٢)تجوز البدلية في نحو هذا عند الفراء فهو يجيز إضافة الصفة المقرونة بأل إلى جميع المعارف ومذهبة غير مرضي، التصريح ١٣٣/٢.

(٢٥٣) ضابط ذلك: أن يضاف اسم التفضيل إلى عام ويتبع بقسميه نحو: زيد أفضل الناس الرجال والنساء، لأنه لو نوي إحلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس، فيكون التقدير: زيد أفضل النساء، وذلك لا يجوز، لأن اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على

من أضيف له يشترط فيه أن يكون منهم، ومن ثم خطئ من قال: أنا أشعر الانس والجن. التصريح ١٣٣/٢.

(٢٥٤) بنصب غلام لأنه لو نوي إحلاله محل الرجل لرفع، لأن الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لأنه صفة "أي"وضابط هذه المسألة: أن يتبع صفة "أي" بمضاف. التصريح ١٣٣/٢.

(٢٥٥) ضابط ذلك : أن يتبع مجرور " أي " بمفصل كالمثال المذكور، و لعلة في ذلك أنه لو نوى إحلال زيد ما عطف عليه، وهو عمرو محل الرجلين لزم إضافة "أي" إلي المعرفة المفردة ، و هي لا تضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدر نحو : "أي زيد أحسن بمعني : أي أجزائه أحسن .. التصريح ٢ / ١٣٣ .

(٢٥٦)ضابط ذلك : أن يتبع مجرور "كلا" بمفصل كالمثال المذكور ؟ وذلك لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل "أخويك" لزم إضافة "كلا" إلى مفرق ، وهي إنما تضاف إلى مثنى غير مفرق .. وهذه المسائل المستثنيات في الموضوع السابع مما افترق فيه عطف البيان و البدل مما ذكره ابن هشام مبنية علي أن البدل لابد و أن يكون صالحا للإحلال محل الأول . وفيه نظر لأنهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في الأوائل، وقد جوزوا في : " إنك أنت " كون "أنت" تأكيدا ، و كونه بدلا ، مع أنه لا يجوز إن أنت . و قال أبو سعيد علي ابن مسعود في كتابه "المستوفي": أولى ما يقال في نعم الرجل "زيد" إن زيد بدل من الرجل ، ولا يلزم أن يجوز نعم زيد .

وقال الفخر الرازى : وهذا الاستثناء مبني علي أن المبدل منه في حكم الطرح ، و البدل هو المعتبر ، ومذهب سيبويه : المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر كقولك : زيد رأيت غلامه رجلا صالحا ، فلو ذهبت تهدر الأول لم يصح كلامك .

(٢٥٧) فأخوها يتعين كونه عطف بيان علي زيد : ولايجوز أن يكون بدلا منه ؟ لأنه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله علي ضمير رابط للجمله الواقعة خبرا لهند ، إذ الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه ، والرابط هنا هو الضمير المضاف إليه " الأخ " الذي هو تابع لعمرو ، فلو أسقط لم يصح الكلام ، فوجب أن يعرب أخوها بيانا لا بدلا ، لأن البدل علي نية تكرار العامل ، فكأنه من جملة أخرى ، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط . التصريح ٢ / ١٣٢ .

(٢٥٨) مغني اللبيب ٥٩٣ – ٥٩٧ " ما افترق فيه عطف البيان والبدل .